وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم النفس و الفلسفة

ما هي تجليات مفهوم المواطنة في الفلسفة السياسية الغربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة العامة

إعداد الطالبة :

- سلامي سعاد

إشراف الأستاذ :

علة مختار

لجنة المناقشة :

د/	عمري شهرزاد	عضوا ممتحننا
د/	لاكلي حنان	عضوا ممتحننا

الموسم الجامعي: 2020-2021

كلمة شكر

وفي الأخير نحمد الله على توفيقنا في إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل علة مختار الذي كان مشرفا ومرشدا ولم يبخل بنصائح وإعطاء المعلومات وتوجيهاته المفيدة فكل الشكر والعرفان على كرمه وصبره حفظه الله.

وأخص بالشكر والامتنان الدكتور الجامعي(بن ضافي نوي بونوة) الذي كان مرشدا ومعلما طيلة مشواري الدراسي وحتى المديح والشكر لن يكفي لرد جميله وصبره فحفظه الله ورعاه ووفقه في مشواره المهني والدراسي فشكرااااااا أستاذي

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وخاصة الأساتذة والدكاترة الجامعيين وخالتي زكية أسأل الله أن يوفقها في حفظ كتاب الله،

إلى أختي العزيزة وإخوتي وإلى جدتي وأشكر صديقتي العزيزة تركية حنان ، سمية كليوات التي رافقتني في دراستي الجامعية فاطمة الزهراء.وأشكر أيضا زميلاتي وزملائي طلاب قسم الفلسفة وأدعو الله أن يوفقهم في مشواري حياتهم.

الفهرس

العنوان	الرقم
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	أ.ب ج
الفصل الأول: ملامح الفكر السياسي في أفق الفلسفة الغربية السياسية	
تمهيد	06
ملامح الفكر السياسي في أفق الفلسفة الغربية السياسية	06
أولا:مفهوم الفكر السياسي	06
ثانيا:نشأة الفكر السياسي	07-06
ثالثا:الفكر السياسي في اليونان	08-07
رابعا:الفكر السياسي في العصر الحديث:	10-09
الفكر السياسي عند توماس هوبز	11-10
الفكر السياسي عند جون لوك	14-12
الفكر السياسي عند مونتيسكييه	15-14
الفصل الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :قيمها، أبعادها ،عناصرها	
أولا:مفهوم المواطنة	21-18
ثانيا :التطور التاريخي لمفهوم المواطنة	25-21
ثالثا :قيم المواطنة	27-25
رابعا:أبعاد المواطنة	29-27
خامسا : عناصر المواطنة	31-29
الفصل الثالث : خطاب المواطنة في أجندة الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة (جون جاك روسو أنموذجا)	
تمهيد	35
أولا:خطاب مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي الحديث	35
ثانيا: خطاب مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي المعاصر	42-36

ثالثا :نبذة تاريخية عن حياة روسو	46-42
رابعا:أثر الفكر السياسي لروسو عند معاصريه	47-46
خامسا: تجليات خطاب مفهوم المواطنة عند جون جاك روسو	58-47
خاتمة	61-60
مصادر و مراجع	64-63

مقدمة:

إن مناقشة مسألة مفهوم المواطنة يعد من أهم القضايا والإشكاليات الفلسفية السياسية التي وجدت منذ العصور الأولى ضمن حوارات وجدل الفلاسفة السياسيين وعلماء السياسة وأيضا علماء الاجتماع، فقد ظهرت في بادئ الأمر في العصر اليوناني مع أول مؤسس لفكرة المواطنة أرسطو وسارت حتى الفلسفة الوسطية وغيرها من العصور إلى العصر الحديث وحتى العصر المعاصر .

إذ أصبحت في حد ذاتها هما سياسيا في معظم دول العالم ،فلم تنحصر في منطقة واحدة بل انتشر مجالها في بقاع الأرض كلها إلا أنها اختلفت حسب الحقوق والأزمات السياسية ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالإطار القانوني والسياسي للمواطنة فلقد أصبحت بما تحمله من واجبات وحقوق للمواطنين ،ومقوما أساسيا من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية غير أن هذه الحقوق والواجبات متغيرة من دولة إلى أخرى حسب ماتثيره المواطنة عبر مراحل التاريخ .

ولعلى ماذكرناه سابقا سببا في عدم وجود مفهوم ثابت وشامل يعتمد في كل عصر وأي مكان للمواطنة ،فالمواطنة مما تحمله من مبادئ وأبعاد على ضوء منطلقات تستوعب مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها المرجعية المعتمدة تاريخيا وثقافيا ودينيا، وكذا استراتيجياتها الخاصة .ولقد أدى ذلك إلى تعدد وتباين في الوثائق السياسية والتربوية من مجتمع لآخر في تحديد مفهوم المواطنة الصالحة .

ومع التطورات العصرية والعالمية التي هي في جديد دائم بدأ يسود نسق لمفهوم المواطنة يختلف عن نسق الذي كان في الأزمان التاريخية الماضية،وتعقيدات بفعل

التغير الهائل في المنظومة القيمية للإنسان المعاصر ،لذا كان من الصعب تحديد مفهوم بصورة واضحة نقف من خلالها على وحدة واضحة تتناغم فيها المسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ،وقضايا الفلسفة السياسية بوجه أخص.

وبالتالي حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:**ماهي أهم تجليات مفهوم المواطنة في الفلسفة السياسية الغربية ؟**

تضمنت مذكرة البحث مقدمة للإحاطة بالموضوع وخاتمة،وثلاث فصول والفصول تحتوي على مجموعة من العناصر :

الفصل الأول :ملامح الفكر السياسي في الفكر الغربي .

مفهوم الفكر السياسي ،نشأة الفكر السياسي ،التطور التاريخي لمفهوم الفكر السياسي الغربي.

الفصل الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة قيمها ،أبهادها،وعناصرها،فتطرقت إلى مفهوم المواطنة ، التطور التاريخي لمفهوم المواطنة ،قيم المواطنة،أبعاد المواطنة،عناصر المواطنة.

الفصل الثالث:خطاب أجندة المواطنة الفلسفة السياسية الغربية (الحديثة والمعاصرة) ،فتطرقت إلى خطاب المواطنة في الفلسفة الغربية السياسية الحديثة بشكل عام، ثم خطاب المواطنة في الفلسفة السياسية الغربية المعاصرة ثم نبذة عن حياة روسو وحياته ثم أثر الفكر السياسي لروسو على معاصريه ثم تجليات مفهوم المواطنة عند جون جاك رؤسو .

أما عن أهم الدراسات التي اهتمت بمفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي نجد العديد من المؤلفات منها كتاب جون جاك روسو خطاب التفاوت بين الناس والذي يعد المختصر لفلسفته وسياسته ،كذلك كتابه العقد الاجتماعي من تأليف"إميل"، تطور

الفكر السياسي القديم لجورج سباين ،مدخل إلى الفلسفة السياسية للكاتب د،محمد وقبع الله أحمد.

ومن بين المذكرات التي درست موضوع المواطنة نذكر قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي تحت إشراف فريجة أحمد

ومذكرة المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي جون جاك روسو نموذجا تحت إشراف بوصوار نجمة.

وقد كان من بين أهداف دراسة مفهوم المواطنة هو وصف وتفسير أهم العراقيل التي أثرت على تغير مفهوم المواطنة وخاصة تمثلانه في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر .

وقد تم الاستدلال بالمنهج الوصفي والتفسيري في سبيل مناقشة إشكالية المواطنة ومفهومها من أجل إلمام بجوانب البحث والإجابة عنها تدريجا من خلال كل عنصر من عناصر بحثا هذا .

الفصل الأول

ملامح الفكر السياسي في أفق الفلسفة الغربية السياسية

الفصل الأول:

تمهيد

-ملامح الفكر السياسي في أفق الفلسفة الغربية السياسية

أولا:مفهوم الفكر السياسي

ثانيا:نشأة الفكر السياسي

ثالثا:الفكر السياسي في اليونان

رابعا:الفكر السياسي في العصر الحديث:

-الفكر السياسي عند توماس هوبز

-الفكر السياسي عند جون لوك

-الفكر السياسي عند مونتيسكييه

تمهيد:

تعتبر الدراسات الفكر السياسي من القضايا التي أخذت أهمية كبيرة لما لما تحمله من معاني ومفاهيم من خلالها يستطيع الباحث ان يحدد المبادئ والأسس التي يبني عليها أفكاره السياسية وفهم السياسة بكل ظواهرها وأسباب حدوثها .وبذالك يكون الفرد أو السياسي قادر على تحليل ونقد.

أولا:مفهوم الفكر السياسي

مع مرور العصور وتغير القضايا السياسية ومتطلبات المواطنين ،كانت سببا في عدم وجود تعريف واحد يتصف بالثبات والشمول لمفهوم الفكر السياسي ، وهذا ما سنلاحظه عندما نتعرض لنماذج الفكر السياسي في مختلف الحضارات ،ففي كل مرحلة من مراحل هذا التطور كان مفهوم هذا الفكر يتسع ليشمل موضوعات جديدة،وقد وضع علماء السياسة تعريفات مختلفة للفكر السياسي ،ويعتبر وليم داينج من أوائل العلماء اللذين وضعوا تعريفا له ، فهو يرى أن الفكر ينشأ من التفكير العقلي والمنطقي في ظاهرة السلطة الآمرة في المجتمع البشري ،وتحليل خصائصها ووظائفها ، والمؤسسات التي تعمل من خلالها ،بهدف دراسة طبيعة العلاقات بين من يمارسون هذه السلطة ،الذين يطيعونها.

ثم جاء جورج سباين ، بين مستويين من الفكر السياسي من الناحية المنهجية :مستوى الأفكار السياسية ، ومستوى النظرية السياسية ،الأفكار السياسية هي كل ما يتعلق بالتفكير في علم السياسة من حيث الوصف والتحديد والتاريخ لعلاقات السلطة في المجتمع،أما النظرية السياسية فهي انتظام هذه الافكار في تصور واحد لكيفية النظام التي تعمل فيه السلطة السياسية ، والنظرية بهذا تعمل بهذا المعنى تسعى للإفادة من تجارب التنظيم السياسي ، لوضع القوانين التي ينبغي أن تقوم عليها هذه النظم (سباين:57).

بإضافة يميز سيبلي ،بين جانبين من جوانب الفكر السياسي المستوى جانب يشتمل على مجموعة من الأفكار العامة التي تكون في مجملها نمط من أنماط الثقافة السياسية عن الواقع السياسي، والمستوى الثاني ويسميه الفكر الأكثر شمولا وعمقا وانتظاما في دراسة الجوانب المختلفة للوجود السياسي ، وهذا النمط من الفكر السياسي يسعى إلى وضع نظرية متكاملة لتحليل الظاهرة السياسية ، زما ينشأ عنها من سلطة حاكمة ، ومؤسسات ونظم سياسية ، مثلما فعل أفلاطون وغيره من الفلاسفة والعلماء (mulord,19710).

ويعرف جان جاك شوفالييه الفكر السياسي ، يربط فيه بين طبيعة الإنسان والمجتمع والسلطة ، فيقول " إن الفكر السياسي هو أحد أشكال الأعمال الفكرية حول وضع الإنسان في المجتمع ،والذي ساهم بقوة في صنع الحضارات .

كما أن الفكر السياسي يمثل أحد أبرز الاتجاهات العريقة التي تأخذ حيزا من اهتمام وتفكير عدد لا محدود من المفكرين والخبراء حيث ينبثق هذا الفكر عن علم السياسة الذي يعتبر أحد العلوم والتوجهات الإنسانية التي تضم كافة الإجراءات والسبل لاتخاذ القرارات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرار وسلامة وأمان الجماعات البشرية ، حيث يتم تعريفه بمفهومهالبسيط على أنه العلم الذي يتم من خلاله توزيع أشكال القوة والسلطة والنفوذ في مجتمع أو دولة معينة نظرا لأهميته .

ينقسم الفكر السياسي إلى قسمين رئيسيين هما الأفكار السياسية التي تمثل أحد أهم الدراسات التاريخية القائمة على المتابعة على أساس الزمني للتراث الفكري الذي يرتبط في تفسير ظاهرة السلطة ، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الآراء والنظريات والتطورات الصادرة عن الفلاسفة على مر العصور ، أما القسم الثاني فيتمثل في النظريات السياسية التي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصري الزمان والمكان ، وتسعى إلى إيجاد احكام واضحة تجمع بين المناهج التجريبية و ما هو موجود على أرض الواقع .

ثانيا: نشأةالفكر السياسي

إن تاريخ الفكر السياسي –كما يؤكد شوفالييه بحق– قديم قدم التاريخ العام ، فالفكر السياسي له تاريخه الخاص الذي يدخل في نطاق التاريخ العميقة والأكثر أهمية من التحركات السطحية الأكثر ظهورا للعيان ، فهو تاريخ غني بمضمونه الفكري وزاخر في نفس الوقت بنتائج مباشرة على السلوك الإنسان. (شوفاليه،9–8:1985).

لذلك فتاريخ الفكر السياسي عموما قديم قدم تاريخ الإنسان نفسه ، فمنذ ظهور الانظمة السياسية التي تحمل في طياتها فكرا سياسيا متماسكا حيث يبدو تماسكه من تماسكه النجاح الذي حققته الدول في الحضارات الشرقية القديمة .

ونفس الشيء نجده في الحضارة الصينية ،فقد اتضحت معالم نظامها السياسي من خلال ما ا كتشف من كتابات ترجع إلى القرن العاشر قبل الميلاد ،لكن الحق أن الفلسفة السياسية بمعناها الدقيق لم تنشأ إلا في ظل توفر الحرية السياسية

في المدينات اليونانية القديمة.تعتمد على وعي أفرادها بما يصنعون ،وبما يحققون من

أهداف سياسية يهدفون إلى تحقيقها .

–تطور الفكر السياسي عبر العصور

ثالثا :الفكر السياسي في اليونان

وبعيدا عن العنصرية التي كانت في اليونان إلا أن المدينة كانت تشكل بحق مجتمعا كوحدة مثالية للمجتمع السياسي فإن المدينة كانت تشكل بحق مجتمعا كاملا يكفذاته بذاته في كل الميادين ومن هنا ظهر لديهم تعبير الدولة –المدينة –الدولة .(مصطفى،31:1999).

فقد كان وضع المواطن هنا مناقضا بصورة تامة لوضع الرعايا في الإمبراطوريات الشرقية ذات المساحة الشاسعة. ففي هذه الإمبراطوريات تعيش الجماهير في ظل حاكم

هو في معظم الأحيان حاكم مستبد .أما في المدينة –الدولة في اليونان فيعيش الأفراد كأفراد بمعنى مواطنين أحرار.

وقد كانت مجموعة من أسئلة التي تتمحور حول طبيعة الإنسان والدولة وعيرها من الأسئلة التي طرحت نفسها بشكل طبيعي نتيجة للوضع الذي كان سائدا في اليونان القديم .

وبذلك ازدهرت الفلسفة السياسية حينما بدأ الفلاسفة ينتقد كل واحد منهم الأخر بتقديم حلول جديدة ونظريات مستقلة وبهذا تتطور الفلسفة السياسية وفق عاملين اثنين:

– تطور الظروف السياسية وتغيرها المتلاحق وتأثر الفيلسوف بهذه الظروف ،ومحاولة إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة دائما .(مصطفى،1999:32).

–أما العامل الثاني فهو انتقاداته للفكر السياسي السابق عليه ومحاولة تطويره من خلالتلك الظروف التي استجدت في عصرهفهناك إذن جدل دائم بين فيلسوف السياسة وبين واقعه من جهة ،وبينه وبين السابقين ومن هذا الجدل يكون تطور الفلسفة السياسية ، ومن ثم تطور التصورات السياسية للإنسان عبر العصور (مصطفى،1999:29).

رابعا: الفكر السياسي في العصر الحديث

–تزامنت بداية العصر الحديث مع نهاية العصور الوسطى سنة 1353م ،وقد اختلفت اتجاهاته تبعا لاختلاف آراء أبرز المفكرين في هذه العصور فمنهم من دعى بضرورة

الفصل بين السياسة والمبادئ الأخلاقية ،بينما دعى غيره بضرورة فصل السلطات وغيرها من اتجاهات ومن بين فلاسفة السياسيين نذكر:

- الفكر السياسي عند توماس هوبز:

نشأ هوبز في الفترة حروب الأهلية في انجلترا ، فقد كان هناك أولا قضية الحرية الدينية ،إذا كان النقد الموجه إلى الكنيسة الإنجليزية أنها كنيسة رسمية بمعنى أنها تابعة للدولة تأتمر بأوامرها ،كذلك عاب عليها الكثيرون تشابه نظمها ونظم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، ولم تستطع الأصوات التي طالبت بالحرية الدينية تحقيق أي تقدم (خليفة:157).

أما القضية الثانية فكانت تدور حول صاحب السيادة في انجلترا ،هل هو الملك أم البرلمان وممثلو الشعب .

وكانت القضية الثالثة تتمثل في أنها اجتماعية اقتصادية إذ اتصلت بالمدى الذي يجب أن يمثل فيه المحامون والتجار ورجال المال في الطبقات الحاكمة وفي الأجهزة التشريعية في إنجلترا.

وفي هذه الظروف المتصارعة نشأ توماس هوبز الذي قرأ اللاتينية والإغريقية وهو صبي لم يتعد السادسة من عمره ،وانتسب إلى جامعة أكسفورد وهو في الخامسة عشرة ليعمل بعد تخرجه معلما للابن الأكبر للورد كارفندش .

كان هوبز نصيرا للسلطة الملكية ،واستخدم نظرية العقد الاجتماعي لتأييد الحكم الملكي المطلق الذي اعتبره أسمى نظمالحكم وأكثرها كمالا واستقرارا ، وإن كان اهتمامه الأكبر بالحكم المطلق أكثر من الحكم الملكي ،وقد انتهج هذا الخط في كافة كتاباته ،وهو ما جعله

يتخذ"التنين" رمزا للدولة والسلطة السياسية الضخمة في مواجهة الرعايا (حورية،1986:320).

ينتقد هوبز القول بأن الناس في حالة الفطرة الأولى امتازوا بالمساواة ، فالمساواة من وجهة نظره لا يمكن أن تتحقق، حيث أن الأقوياء بدنا والأذكياء عقلا يستأثرون بغالبية الثروات والامتيازات ،بينما لا يتبقى للضعفاء وقليلي الحيلة والذكاء إلا القليل .

تعتبر فلسفة هوبز السياسية على أنها مؤصلة للاستبدادية المطلقة ، بحيث " وبموجب العقد تمنح السيادة لشخص ليمارسها دون قيد أو شرط في ذلك حاكما عادلا

وعليه غير منطقي أن تناقش مسألة تحدد الحقوق والواجبات على مساواة وتكافئ المصلحة العامة ،إضافة إلى نقد سلبي ثان يجعل من هوبز المكشف للطبيعة الإنسانية الدنيئة القائمة على الأنانية وحب التملك والميل للسيطرة ،حقيقة نحن أمام جملة من الأحكام التي لحقت بفلسفته وجب توضيحها إما بتصويبها أو بإثباتها وفق لما يدعو إليه نسقه الفلسفي ،ومهما يكن من انتقادات وأراء متباينة حول هذه الشخصية ، فلا يمكن أن نتجاهل دعواته في تعظيم الدولة وتقويتها ،وكذا حال مواطنيها أو بالأحرى رعاياها المتنازلين عن حقوقهم من أجل الحاكم الذي يشكل عظمة الدولة ،كما يعتبر الكثير من مؤرخي الفلسفة أن هوبز يمثل ذلك الانتقال من الأرسطية إلى التجريبية البريطانية(bernhaldt p 159) ،وكان تمهيدا لظهور فلاسفة العقلانية في نهاية هذا العصر أمثال ليبتيز وسبينوزا "ومهما يكن فهوبز هو قامة مقامات الفكر الإنجليزي ، وقد قال عنه أحد المفكرين بأن"هوبز إن لم يكن باتفاق الجميع ،فعلى الأقل عند أولئك اللذين يهتمون بالنظرية السياسية ، أعظم فلاسفة السياسة الإنجليز، وأشدهم إثارة وفي قراءة كتابه التنين متعة لا تقدر ولا عجب فهو على قدر عظيم من الاتساع والتركيز ....(عبد الفتاح ،1985:17).لأنهم من الفلاسفة اللذين ناقشوا المسائل السياسية بواقعية أكثر مدفوعين بذلك من ظروفهم التي جعلت هذا التفكير

يكون على هذه الشاكلة ،فلسفة القوة والحاكم القوي كلها مبادئ دعت إليها هذه الفلسفات من ميكيافيلي إلى هوبز ثم نيتشه وغيرهم في العصر الحديث ،وأعتقد في معرفة الظروف السياسية والواقع التي صاحبت حياة هوبز هي التي تكشف لنا بصورة جلية الإطار الفلسفي والسياق الفكري الذي ساهم في تكوين هذا النسق الفلسفي المتكامل من الجسم إلى الإنسان إلى المواطن ،أي من البحث في حالة الميتافيزيقا غلى السيكولوجية الإنسانية ودواعي الأخلاقية وصولا إلى الدولة وسيادة التعاقد.

- الفكر السياسي عند جون لوك :

رأى لوك أن المجتمع السياسي ،قد تأسس على وجود عقد انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ،وأن الإنسان كل مشبعا في حالته الطبيعية بروح العدالة وكان يتمتع بالحرية التامة في ظل القانون الطبيعي دون الإضرار بالآخرين أو الاعتداءعلى حريتهم ،وقد عنى لوك بالدفاع عن الحرية في كل أشكالها سواء على المجال السياسي أو الديني والفكري أو المجال الاقتصادي بل جعل الوظيفة الأساسية للدولة هي الدفاع عن الحرية ،غير أن نظريته أولا النظر إلى آرائه الطبيعية أو القانون الطبيعي .

فالإنسان كان في حالة فطرة إذ لم يكن هناك مجتمع .ولكن ليس معنى ذلك أن الحياة الفطرية يسودها قانون الأقوى ،لأن هناك قانونا طبيعيا سابقا يسمو على جميع القوانين الاجتماعية ويلزم الناس جميعا ، وفي هذه الحالة البدائية ،يعيش الجميع أحرارا متساوين .

يعتبر جون لوك من القلائل الذين دعوا صراحة إلى سلطة الشعب وقدرته على التعبير ففي بحثه حول الحكومة المدينة أكد "رأيه السياسي من الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسؤولة أمام الشعب ،وان سلطان الحكومة مقيد بالتزام قواعد الخلق والتقاليد الدستورية، ويرى أن الحكومة ضرورية لا بد منها (لوك:6).

ولعل الذهاب في هذا التطرف وتقديم الأفضلية للشعب على أية جهة سياسية أخرى لها دوافعها بالضرورة ، أولا لا يمكننا إغفال الإطار الفلسفي الذي نمت فيه فلسفة لوك اعتكفت فلسفة لوك على هدم الأطروحة السلبية التي من شأنها ان تقوض الحياة السياسية وتجعل علاقة المواطنين بسلطتهم علاقة حكم واستبداد ،طاعة وخضوع ،بفعل الوراثة الابوية ذات المنطق الإلهي ،بل حسب لوك :"الفرد حر في مجتمع فهو ليس مسخرا لسلطة التشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة "(Barker 1922)

وفي كشف لوك التباين والخصوصية في المسألة إقرار بين المفهوم الأخلاقي الذي يكون في إطار منظومة الدولة ونظمها . وهي تصحيح في اعتقادي لمسار تفكير قديم يعود بأصوله إلى الفلسفة اليونانية التي قدمها أرسطو وأفلاطون بين بالتحديد لما ربطا علاقة الفرد بأسرته كشكل مصغر بين الحاكم ورعيته ."

إن المجتمع السياسي يتكون– كما يرى لوك – حينما تتحد مجموعة من الأفراد وذلك بمحض إرادتهم ، ثم يقومون بتعيين الحكومة التي يرون أنها صالحة لتولي قيادة المجتمع ،و بهذا يكون الفرد قد شارك سياسيا في إدارة شئون مجتمعه عن طريق اختيار قادةهذا المجتمع (Rossesu 1948).

–يرى لوك أن العقد الاجتماعي، حينما حالة الطبيعية ،فإنه في نفس الوقت

يؤدي إلى خلق جماعة أو هيئة تمسك بزمام الأمور وهي الحكومة .

وتتضح فكرة الإرادة العامة في فكر لوك في كيفية اختيار الحكومة ،فقد كان لوكيؤمن بنظام الحكم الذي يقوم على أساس موافقة الشعب على تعيين الحكومة ،أو موافقة الأغلبية حيث أن الشعب هو صاحب الكلمة العليا في المجتمع وله حق تعيين الحكومة وتعييرها (شوفاليه،1980:97).

ولقد جعل لوك من القانون سياجا يحمى به مصلحة الفرد ، وجعله أداه لدفاع عن الحقوق الملكية الخاصة ، ومنع الدولة أن تتدخل للحد من هذه الحقوق ،غير أنه كان يرى انه يوجد تضارب بين المحافظة على مصلحة الخاصة ، والمحافظة على المصلحة العامة(حسن صعب،132: 1922).

-الفكر السياسي عند مونتسكييه:

كان مونتسكييه من أشد المعجبين بشخصية لوك الذي أطلق عليه اسم المعلم الأكبر للبشرية، وقد كان للصحافة الإنجلزية ، وما هي عليه من قوة وحرية رأى أثرها القوى على فكر مونتسكييه ، وذلك بالمقارنة بزميلتها الفرنسية .

ولقد تمحور الفكر السياسي في البداية بفكرة القانون الطبيعي ، فعرف القانون بأنه " العلاقةالتي تحتمها طبيعة الأشياء ". ومع ما في هذا التعريف من إبهام فان الغرض منه بيان أن القانون معناه القاعدة التي تسيطر على سلوك الإنسان ،والتي يجب أن تتبع ،وإن كان يحدثكثيرا ألا تتبع.

-الحرية عند مونتسكيه:

والتي تعتبر أعظم أفكاره خصوبة وثراء ، ومن ثم فقد احتلت مكانة سامية في نسقه

السياسي والفلسفي(عبد المعطى،284:1984).

وقد رأى مونتسكييه أن الحريات السياسية توجد في الحكومات المعتدلة إلا أن ذلك ليس بالقاعدة العامة ، فقد لا توجد هذه الحريات في بعض الحكومات المعتدلة .ويقترب من الحكومة المعتدلة كل نظم الحكم ما عدا الحكم الفردي المبني على القوة ،ومع ذلك فقليلمن الحكومات يصل إلى درجة الحكومات المعتدلة (ابراهيم:237).

ويتساءل مونتسكييه عن مفهوم الحرية السياسية لأن كلمة الحرية تحتوى على معان كثيرة فقد أطلق كل على نظام الحكم الذي يتفق وعاداته وميوله لفظ الحرية .وليست الحرية السياسية أن يفعل الإنسان ما يريد ولكن أن يستطيع الفرد أن يفعل ما يريد في حدود ما تسمح به القوانين ، ولا يجبر على فعل مالا يرغب وما هو ممنوع .(Montesquieu p 214)

وقد كان مونتسكييه متأثرا في ذلك بالفكر والواقع الإنجليزي ، فلقد ميز لوك بين السلطات ،وجاء مونتسكييه فخرج فكرة لوك عن التمييز بين السلطات تخريجا جديدا ،عاجلا منها مبدأ من مبادئ المذهب الحر ،ثم أخذ يستعين بالنظام مخطط قوامه ملك وهيئات تتوسط بينه وبين الشعب ،وبرلمان يتولى التشريع ،بينما يتولى الملك التنفيذ (طه البدوي:294).

الفصل الثاني:

التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :قيمها، أبعادها ،وعناصرها

الفصل الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :قيمها، أبعادها ،عناصرها

أولا:مفهوم المواطنة

ثانيا :التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

ثالثا :قيم المواطنة

رابعا:أبعاد المواطنة

خامسا : عناصر المواطنة

أولا: مفهوم المواطنة

تتعدد التعريفات وتتنوع وفقا للإطار المرجعي الذي ينتمي أو يخضع الباحث لذا فهناك العديد من التفصيلات والتعريفات الخاصة بالمواطنة ومن تعريفات المواطنة نذكر:يرى الكثير من العلماء والفلاسفة أن معاجم اللغة العربية تخلو من لفظ المواطنة، بينماورد لفظ الوطن ويقصد به محل إقامة الإنسان، ومن فعل "و طن "اشتقت كلمة مواطنة بمعنى المشاركة أو المعايشة الفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد (عبيد، 2006). ويعرفها قاموس علم الإجماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الطرفين، أي الشخص والدولة عن طريق القانون ، كما يحكمها مبدأ المساواة . ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية ولذلك ورغم أن الأخيرة أوسع في من الأولى ، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذي تمنحهم الدولة حقوقا معينة فان المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ويشير المفهوم فيعلم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية والمدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات يؤدنها (غيث،45:1993)).

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية، القانونية،التربوية والثقافية. و التي تكونت عبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية وتعبر المواطنة أيضا ذلك الشعور بالانتماء للوطن والقيادة السياسية التي هي بالمقابل تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها " العلاقة بين فرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة،وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ".

وتؤكد دائرة المعارف على أن المواطنة تدل على مرتبة الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ، وحتم مفهومها بأن المواطنة "على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الإنتخاب وتولي المناصب العامة، وكذلك بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم". (آل عبود،74:2011).

هي عضوية كاملة في دولة أو Citisenship وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة في بعض وحدات الحكم.

ونلاحظ هنا أن الموسوعة في تعريفها،لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقا،وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

أو مصطلح الجنسية دون تمييز بأنهاCitizenshipالمواطنة وتعرف موسوعة كولسير الأمريكية"أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا".(الدجاني،1999).

ويبدو من التعريفات السابقة للموسوعات الثلاث أن في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين، بحقوق المواطنة فيها، وهذا الوضع ليس نفسه بالنسبة للدول الغير ديمقراطية.

وليس بعيدا عن التعريفات السابقة عرفت المواطنة في موسوعة العلوم الاجتماعية على أنها و المصطلح في أغلبيته مفهوم غربي نشأ في اليونان وروما وجرى استخدامه في الدول المدينة الصغيرة في أوروبا في العصور الوسطى ثم امتد استخدامه بشكل هائل في المجتمعات الرأسمالية في القرن 19-20م.

فالمواطنة من جهة أخرى هي الوجه الآخر لسيادة الأمة، وهي تنظيم محدد جدا للعلاقة بين الفرد والدولة ،وبين الفرد والمجتمع أو بقية الأفراد المعرفين كمجتمع أو كجماعة ويضيف انه لا يقصد الفرد بالمفهوم الحديث للفرد الاوتونومي المنفرد في المجتمع مع انحلال العضوية وإنما يقصد الفرد بمعنى الواحد، وقد تترتب حقوق هذا الفرد عند انتسابه لمجموعة بشرية نظمت ذاتها تنظيما سياسيا بغض النظر عن تسميتها مجتمع المدينة اليونانية "القومية " في عصرنا الحالي وغيرها.

-مفهوم اللغوي لمصطلح المواطنة

المواطنة متعددة الجوانب معرفيا مما جعل ضبط مفهومه أمر معقد ،فوفقا لبعض المعاجم العربية اللغوية تشتق من كلمة فعل "وطن والفعل واطن هنا وهو فعل يقتضي المشاركة على العيش المشترك فيه، وقد جاء في لسان العرب لابن المنظور –الوطن – "المنزل تقيم فيه وهو موطن الإنسان الإنسان ومحله ، والجمع أوطان ....ووطن بالبلاد وأوطن أي أقام ،اوطنه أي اتخذه وطنا(ابن منظور،1999:45).

أما في الدول الغربية وحين البحث في المعاجم والقواميس نجد غياب مفردة المواطنة كمصدر منمجمل قواميس اللغة باستثناء ما ذكر في معجم "لاغوس" الذي اعتبرها روبير بيلو مجرد توصيف لما يصدر من أفراد المجتمع من علاقات وسلوكيات وأفعال موجهة وفق منظومة من القيم الاجتماعية ،ويمكن في كل الأحوال على حد قول بيلو أن ننسب اشتقاق مفردة المواطنة ونسبها إلى كلمة مواطن " والذي بدوره اشتق من كلمة "سيفيتس" اللاتينية والمعادلة لكلمة" بولس" اليونانية ومعناها المدينة ".

فالمواطن ليس فقط من يسكن المدينة بل الفرد الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن إطار المدينة. وبهذا المعنى جاءت مفردة المواطنة كمصطلح لتوصيف لما يشغله الفرد المواطن في المجتمع أما المفهوم الاصطلاحي فتعني الانتماء إلى أمة أو وطن.يمكن تعرف المواطنة بأنها مكانة وعلاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي

وبين مجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية ويتحدد هدف العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة" .وكلمة مواطنة هي "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدول.

ثانيا:مراحل تطور التاريخي مفهوم المواطنة

تعتبر المواطنة من المتغيرات التي تطورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية المفهوم في الحضارة اليونانية والإغريقية القديمة ، بداية من عصور الوسطى ، وعصر النهضة والتنوير والعصور الثورات الكبرى ، وفق مراحل تاريخية التالية:

1-مفهوم المواطنة في العصور اليونانية :(أثينا)

نشأت الفلسفة اليونانية بمعناها الدقيق في ظل توفر الحرية السياسية في المدنيات اليونانية القديمة . ففي ظل هذه المدنيات بدأت تتضح ملامح النظم السياسية التي تعتمد على وعي أفرادها بما ، يحققون من أهداف سياسية يسعون إلى تحقيقها .

وقد وضع (بركلس) وضع الدستور الديمقراطي حيث أتاح لكل عضو من أعضاء الدولة الإشراك في الأمور السياسية ووضع كل الأفراد الشعب على قدر المساواة أمام القانون .(النشار،37:2008).

وما يميز هذا النظام أنه لا يفرق بين أفراد فقراء أم أغنياء وبصرف النظر عن المستوى المعيشي لأي فرد و أهم شروط المواطنة إن يولد المرء لأبوين أثينيين ، فصفة المواطن بالنسبة للإنسان اليوناني عموما تحمل في طياتها قدرا من المساهمة في الشؤون العامة .

1/1-المواطنة عند أفلاطون :

لقد أقر أفلاطون ببرنامج تعليمي هدفه خلق المواطن الصالح والحاكم الفاصل .

ففي "الجمهورية " يرى ألا يتولى الفلاسفة الحكم في مدينته المثالية ألا بعد أن يقضوا فترة تدريب ليتسن أهم تولي المناصب الإدارية في الدولة "لقد أراد أن يكون هم ضمان الخير للدولة والشعب لأنهم لن يطمعوا في ثرواته ولن ينشغلوا بتحقيق مثال العدالة في الدولة "فأصل السلطة السياسية ذات أصل إنساني إرادي أساسه حاجة الإنسان ووظيفتها تحقيقتحقيق السعادة الإنسان فردا مجتمعا.

أقر أفلاطون " في كتابه "القوانين" بشرية ملكية كل مواطني المدينة وطبقاتها للأرض والثورة ، وذلك بتقسيم الأرض إلى قطع متساوية من أجل إلغاء التفاوت في الثورات بين المواطنين(الخيري،39:2013).

1/2-المواطنة عند أرسطو:

تتميز فلسفة السياسية لأرسطو بإنطلاقه بان الإنسان كائن اجتماعي بطبعه يتوق للعيش في الجماعة مع بني جنسه .ولما كان العيش ضمن الجماعة ضرورة تقتضيها الطبيعة البشرية لجأ هذا الإنسان إلى القانون الطبيعي والى التنظيم السياسي الذي جعله "أرسطو ضرورة لكل اجتماع وذلك لجعل مواطنا خيرا .

ولقد وردت المواطنة في مؤلفه السياسات أن :المواطن ليس مواطنا بمجرد سكناه في البلاد لان النزلاء والأقرباء يشاطرونه تلك السكنى "، فالمواطنة حسب " أرسطو " لا تقوم على مجرد توفر شرط السكن إلا إذا كان النزلاء ذوي الإقامة المؤقتة مواطنين بهذا المعنى لذلك يقول "أرسطو " لا يمكن أن يكون المرء مواطنا حقيقيا إلا بما يمكنه أن يدخل بمنصب في السلطة " (النشار :29)،لأن المشاركة في السلطة هي معيار المواطنة وهي المقياس الحقيقي لانتماء الفرد لدولته ولمجتمعه المدني .

كما وصف أرسطو المواطن في الدولة كالملاح على السفينة ، فأعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما، فعلى الرغم من اختلاف وظائفهم فان سلامة الجماعة هي عملهم المشترك (أرسطو،05:1957)، يقصد أن المجتمع المدني هو مجتمع لأناس متساوين أحرار

يتمتعون بالفضائل كلها وعلى رأسها فضيلة المواطنة التي تحميهم أمام القانون سواء وإن تفاوتت فضيلتهم يتفاوت ويتمايز أدوارهم في المشاركة السياسية .

بالإضافة لهذا يدعوا أرسطو على ضرورة أن يطلق لفظ المواطن على كل من يتمتعون بوظائف الإدارة العامة"3. يقصد الشعب وصوته الفاعل ، مادام أنه عضو في الدولةله حقوق وعليه واجبات اتجاه مدينته أو دولته ويؤكد أرسطو على ضرورة العيش في كنف المدينة .فيقول "بأن الإنسان بطبيعته هو حيوان سياسي"(النقاطي،87:1995)، بما أن الإنسان الفرد الفرد لا يستطيع أن يكفي ذاته، وكذلك كل فرد في المجتمع يعيش فيه ، فمن واجب الجميع يمعنوا في وثيقة واحدة ليؤمنوا ضروريات الحياة .فالعيش في مجتمع هو نزعة طبيعية عند البشر وهي ضرورية لبقاءالنوع وردع صعاب الحياة .أما الذي يقطع صلته مع القانون فإنه يصبح أسوأ الناس ظلما .ومن لديه كمفهوم الخير والشر والعدل فاستطاعته تكوين مدينة فاضلة "إن فضيلة المواطن والحاكم والرجل الفاضل جدا ، هي فضيلة واحدة و أن نفس الشخص على الفضيلة "

2-مفهوم المواطنة عند الرومان :

فقد توسع مفهوم المواطنة عندما توسعت الإمبراطورية الرومانية عكس ما كان عليه في دولة أثينا ، حيث أصبح المواطن شخصا قانونيا يتمتع بحقوق يجب حمايتها من الأخرين، وقد حملت المواطنة الرومانية مفهوم " الرعوية " وركزت على "المساواة " بحيث أعطت حرية اكتساب الجنسية ، بمعنى أنهم وسعوا قاعدة المواطنين ، وجعلوا للجميع قانونا واحدا باعتبارهم رعايا الإمبراطورية وكأن بالمواطنة الرومانية أخذت طابعا عالميا لا محليا كما كانت المواطنة الأثينية (خليفة ابو زيد 2003:58).

وقد كان انهيار دولة المدينة أثره الكبير في تطور مفهوم المواطنة ، فبعد أن كانت صفة المواطنة لا تكسب إلا بالميلاد أصبح من الممكن اكتسابها في عدة مدن في وقت واحد ، بل أصبح من المستطاع أن تمنح المدينة عضويتها لسكان مدينة أخرى بأسرهم ، فلم يعد

هناك مايبرر امتيازجنس على غيره من الأجناس ، مما يؤدي إلى تفرقة الناس إلى جماعات وطوائف ،ولم يعد الإنسان في ذلك العصور فردا مميزا،وإنما مجرد شخص كسائر الأشخاص ، ضمن جماعة من المخلوقات البشرية ، وبخاصة أن الأوامر القديمة التي تربط بين المواطنين في دولةالمدينة كانت قد أخذت بالتفكك بالتدريج .

–استند الرومان الى واجب طاعة القانون لا لعدالته وتماشيه مع مبادئ الأخلاق واتفاقه مع التعاليم الدينية ، لكن لأنه امر نابع من السلطة العليا التي تعتبر بمثابة ارادة الكيان السياسي في الدولة . يدل هذا على تحول في مفهوم الإنسان من حيوان سياسي لدى اليونان الى حيوان قانوني لدى الرومان باعتباره مواطنا له علاقة قانونية بالدولة .

إن أهم ميزة توفرت في المواطنة الرومانية هو أن الفرد كان يعيش تحت توجيهات وحماية القانون الروماني بالارتكاز على الواجبات والحقوق .فالواجبات الأساسية الملقاة على عاتق المواطن هي الخدمة العسكرية وتسديد الضرائب .

3–**المواطنة في عصر النهضة:**عرف عصر النهضة عودة للعصور القديمة واحتقر العصور الوسطى ، حيث أسس لما يسمى بالإصلاح الديني البروتستانتي ،الذي شن هجوما على البابوية.

كما عرف هذا العصر العديد من الحروب الأهلية السياسية –الدينية التي حدثت في بعض دول أوروبا .

هذه الأحداث سوف تترك أثارا عميقة على تطور الفكر والممارسة السياسية.

ضمن هذا الإطار لا يمكن بأي حال من الأحوال نكران أو إغفال دور رجال الفكر السياسي في عصر النهضة . حيث كان هنالك شبه تحالف بين رجال الفكر السياسي وعلماء الطبيعة لتحقيق المشروع النهضوي.

إذ في أصبح الإنسان عصر النهضة مقياسا لكل شيء فأصبحت لديهم القدرة على تغيير العالم وتحسين وضعه .وأول شيء أراد تأسيسه هذا الإنسان الجديد هو هويته من خلال سيطرة على الكون ..... واكتشافاته عمل على إحياء حركة الفكر من خلال إعادة كتابة النصوص القديمة التي شكلت مصدرا للفكر الحديث .

فالإنسان السياسي للعصر النهضة أعطى لنفسه صورة جديدة تمثلت في حضوره المميز داخل المدينة، وكذلك من خلال اكتسابه صفة المواطن العاقل الذي يفكر في وضعه ومؤسساته السياسية من اجل تحسين نشاطه. كل هذه الصفات التي ميزت المواطن الحديث كان لها أساس وإطار فكري هو من اوجد الأرضية لممارسة الفعل السياسي .

ثانيا: قيم المواطنة

تمهيد:

شكل موضوع قيم المواطنة اهتمام العديد من العلماء والفلاسفة ويمكن تعريفا بأنها مجموعة من المعايير والأحكام التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته.

1/1-قيم المساواة:

وتعني المماثلة في الحقوق والواجبات بين الأفراد وفق الدين والقانون، فهي من المبادئ التي دعا إليها الإنسان منذ القدم ،ونصت عليها الديانات السماوية والفلسفات واستخدمتها الدساتير الحديثة لتوضيح بأن الأشخاص متماثلون ومتساوون أمام القانون لتحقيق الحقوق وأداء الواجبات .

وتعتبر قيم المساواة دعامة أساسية لتفعيل المواطنة ، ومنها المساواة ضد التمييز بين الأفراد المجتمع في المعاملة وفقا لخصائص الأفراد ، فلا بد أن يكونوا سواسية تحت ظل

القانون وعلى الأفراد أيضا أن يتجاوزوا وهم يتعاملون مع بعض ، كمواطنين حدود الانتماءات الطبقية الخاصة ، الأسرية أو القبلية أو العرقية أو غيرها .

وأن يكون رابط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع ، والمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين .:

وبهذا يمكن القول بأن المجتمع الذي تتجسد فيه قيم المواطنة بين مواطنيه يحقق فعالية المشاركة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

-1/2قيمة الحرية :

تجمع قيم الحرية بين مبدأين : حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن و التعبير عن الرأي سلميا .

كما تتحقق الحرية في الكثير من الحقوق مثل حق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله ، وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي .

فهي لا تقل أهميتها ودورها في تفعيل المواطنة عن قيم المساواة ، إذ أن الحرية تكشف عن الخصائص الشخصية وتعزيز الثقة لدى المواطن وتوثيق المشاركة الاجتماعية كما نجد بأن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقاتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس من المشاركة الفاعلةوهي القدرة في عمل شيء لا يضر بالفرد الآخر ، والحرية كمبدأ هي نوعان حرية ايجابية وأخرى سلبية ، أما الايجابية فهي حرية فعل الخير ،والسلبية فهي عدم وجود قيود خارجية فالمرء حر مادام لا يوجد أحد أو قانون يحكم سلوكه وسلوك غيره من الأفراد (بيلي ، 2004:265)

قيمة المسؤولية الاجتماعية: وتتمثل في العديد من الواجبات مثل تأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام القانون ، و احترام القانون ، واحترام حرية وخصوصية الآخرين ،وواجب دفع الضرائب ...الخ

1/3-: قيمة المشاركة :

وتشتمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة ، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل المظاهرات والإضرابات كما يعدلها القانون ، والتصويت في انتخابات بمختلف أنواعها ، وتأسيس أو اشتراك في الأحزاب السياسية والجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع .

رابعا:أبعاد المواطنة:

أبعاد المواطنة تختلف حسب متطلبات السياسية والاجتماعية للمواطن داخل المجتمع والتي تتمثل في :

تحمل المسؤولية احترام القواعد والقوانين ، تقديم الخدمات للآخرين ،التعاون ، الانتماء إلى الجماعة أو الوطن ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المواطنة هي تعبير عن نمط معين يخص العلاقة بين الفرد والدولة ومن أبعادها :

1/1-البعد المعرفي:

المعرفة عنصر جوهري في نوعية المواطن المراد في المؤسسات في المجتمع ولا يعني ذلك الفرد المتعلم ليس مواطنا يتحمل مسؤوليته ،ويدين بالولاء للوطن ، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لتطوير مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها ، كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع ، والعلاقة وثيقة بين الثقافة والمعرفة فالقيم التي تسود المجتمع تقوم على المعرفة والمعرفة هي الخطوة العملية التي تترجم المعلومات إلى عمل.(نمر، 45:2014)

فالمواطنة تعني التسامح والاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي والمعرفي ،لأن محصلة الاختلاف أكبر من محصلة التشابه ، والطاقات والأفكار المختلفة تساوي مجتمعا أقوى وأقدر وأغنى لأن مناعته قوية ، والتسامح لايني التنازل أو التساهل بل يعني قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته عليها عالميا ،وأولها أن أراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير بما يعني ترسيخ العددية والديمقراطية وحكم القانون على مستوى الدولة يرسخ مبدأ المواطنة حيث يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز وإتاحة الفرص لأي شخص دون تميز،لأن كل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب ،فالتسامح ضروري ،وهو ثقافة يجب إشاعتها بين الجميع خاصة في المدارس والجامعات من خلال المناهج الدراسية .

وعليه فتطبيق الديمقراطية يجب أن يكون لثقافته وعقيدته وعن اقتناع حتى لا تقترض من الخارج(موسى ،2012).

1/2-البعد الاجتماعي:

ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم .(رضوان 2012:71).

فالملاحظ اليوم أنه كلما زاد الفقر والحاجة زادت الطلبات والاحتياجات حول المواطنة ،(حق السكن ، الدفاع عن مكتسبات الحماية الاجتماعية المبني على التضامن ، الحق في عناية صحية لائقة ، حق التكوين المهني والأكاديمي ....).

بالإضافة إلى حرية الإعلام التي تدعو إلى تحقيق حرية كل فرد في التعبير عن أرائه ،حق الجمعيات في التكوين ،والمشاركة بالتفاعل مع الغير في إطار جمعوي.

وتتركز المواطنة الاجتماعية على قضايا مختلفة توحد الانشغالات والتطلعات في المستوى المعيشي المقبول ، الأحر الكافي الصحة التغذية الأمن الاجتماعي حق العمل حق

الإضراب حق السكن وحق التعليم وحرية الممارسات الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد ....).(82,1997).

1/3البعد المهاراتي : ويقصد به المهارات الفكرية ، مثل التفكير الناقد والتخيل ،وحل المشكلات ...وغيرها ،كما أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل .

1/4البعد السياسي:

المواطنة في الأصل والجوهر حقوق وواجبات يرتبها القانون لأفراد المجتمع ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق ، وبشكل إقرارها وكفالة ممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع في تصنع القرار (موسى ،2012:-86،87).

خامسا : عناصر المواطنة

1-:**الانتماء:**

وهو الشعور الداخلي لدى القرد بأنه ينتسب إلى وطن معين ، فيعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه والدفاع عنه ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء هو إحساس تجاه الوطن .

وبه تتحقق السعادة للفرد لأنه ضرورة لحياة الفرد والمجتمع ، فالانتماء تحكمه الشروط العقلانية والتفكير المستنير بذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد و الجماعة ذلك أن الفرد والجماعة ملتزمين وفق العقد الاجتماعي والقانوني والعقائدي الذي اتفقت عليه الجماعة .

فالانتماء هو مجموعة روابط العاطفية والنفسية والذهنية التي تجذب فرد أو مجموعة من الأفرادإلى معتقد أو فكرة أو مؤسسة بدرجة من القوة تجعل المنتمي يعمل بحرص على سلامتها وكرامتها ورفعة شأنها .(عامر)

ويتكون الانتماء من عدة مبادئ منها :

-الجماعية: وتتحقق بالتعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع الواحد وهي بذلك تعزز ميل الأفراد إلى المحبة والتفاعل المتبادل.

-الهوية: وتتمثل في وجود الفرد وسعيه إلى توطيدها .

-الالتزام :ويتضمن التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية بما فيها الالتزام بمعايير الجماعة وتجنب النزاع .

-**2الديمقراطية:** وتمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبر عن إيمان الفرد بعناصر ثلاثة وهي :

-إعتماد على أسلوب العلمي في التفكير

-حاجة الفرد إلى التفاهم والتعاون مع الآخرين

- تقدير قدرات الفرد وإمكانياته

3- الحقوق :إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا بها جميع المواطنين وهي نفس الوقت الواجبات على الدولة والمجتمع منها :

-تقديم الخدمات أساسية والرعاية الصحية .

-العدل والمساواة

حفظ حقوقه الخاصة .

الحرية الشخصية (حرية التملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي).

4- **الواجبات:** تختلف الدول بعضها عن البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة

التي تقوم عليها الدولة ، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني ،

وبعضها الآخر لا يرى ذلك ، وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص .

وم بين واجبات المواطن نجد :

-تنمية الوطن الدفاع عن الوطن بالنفس والنفيس في كل الظروف .

-احترام نظام وعدم خيانة الوطن

- المحافظة على المؤسسات العامة (المستشفيات ،المدارس .....إلى آخره).

حيث أخذت المواطنة في العصر الحديث مفهوما جديدا تعكسه المكانة التي أصبح يحتلها المواطن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، فالمواطن هو المسئول عن الحياة المدنية،فهو يمارس المواطنة التي تتحدد في هذا

المنظور بإعتبارها علاقة ولاء للسلطة السياسية وهي ممارسة وضمان للحقوق المدنية والسياسية للمواطن.

الفصل الثالث :

خطاب المواطنة في أجندة الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة

(جون جاك روسو أنموذجا)

تمهيد

-أولا:خطاب مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي الحديث

ثانيا: خطاب مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي المعاصر

ثالثا :نبذة تاريخية عن حياة روسو

رابعا:أثر الفكر السياسي لروسو عند معاصريه

خامسا: تجليات خطاب مفهوم المواطنة عند جون جاك روسو

تمهيد:

إن التطور التاريخي والسياسي لحركة إقرار قيم المواطنة وتبلور أركان المواطنة يشير أيضا إلى أن مفهوم المواطنة يتجاوز الرؤية الساكنة التي تعتبره مجرد مفهوم دستوري أو قانوني إلى رؤية ديناميكية تتأثر بمجمل الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

-أولا: خطاب المواطنة في الفكر السياسي الغربي الحديث

تميزت الفترة الحديثة من تاريخ الفكر السياسي بمحاولة تشييد أنساق وفلسفات سياسية متكاملة تتماشى مع التطورات العلمية التي شاهدتها هذه الفترة ،وقد دارت معظم أفكار الفلاسفة هذه الحقبة حول الدولة وأصلها وكيفية قيامها وأركانها وغاياتها .ولعل أهم القضايا الأساسية في الفكر السياسي الحديث هي:مشكلة المواطنة ومفهومها من خلال مناقشة أهم قيمها المتمثلة في الحرية والسيادة وإضافة إلى العقد الاجتماعي فبالنسبة لقيم الحرية فلا تخلو الفلسفة السياسية منها،وقد تحدث هوبز ووضح أن الحرية الحقيقية يجب أن تتقيد بالقانون وذكرها مونتسكيو صاحب كتاب الروح الذي اشتهر بمبدأ فصل السلطات وما هذا المبدأ إلا وسيلة للإقرار بالحرية وحمايتها ،كما ثبت لوك بأنها سمة من سمات الإنسان عليه أن يحافظ عليها.

وبالمثل تناول الفكر السياسي الحديث بعد السيادة ،إذ ذهب البعض إلى الإقرار بان السيادة لابد أن تكون مطلقة وغير مقيدة بالنسبة للحكام وكان على رأسهم جون جاك روسو كما اعتبر البعض بأن السيادة لا تباع ولا تشترى.

ثانيا: خطاب مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر

تداولت في العقد الأخير من القرن العشرين كتابات كثيرة حول مفهوم المواطنة بنظرة عالمية جديدة ، وأنتج عنها ظهور العديد من الإستراتجيات السياسية وما يلزمها من استراتجيات تربوية بهدف غرس قيم تربوية تجعل الأفراد أكثر تفاعلا وانخراطا في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يحاول المنطق الديمقراطي المعاصر إعطاء هوية جديدة وحيدة التي تحقق المساواة لكل المواطنين بغض النظر عن إختلاف النوع والجنس والدين والطبقة الاجتماعية والتي دفعت بالإنسان المعاصر إلى البحث عن القيم المشتركة تدفع به نحوى شبكة العلاقات عالمية منفتحة .

وكثيرا ما يتضمن مفهوم المواطنة مزيجا من المعرفة والمهارات والقيم والنزاعات التي يجب أن يمتلكها المواطن بشكل مثالي. وتختلف هذه الأمور –بلا شك –باختلاف المنابع والمصادر الأمر الذي يهدد العالم ويدفع للبحث عن مفهوم يتجاوز الاختلاف المستقرة بين شعوب العالم .

–مفهوم المواطنة المعاصرة :هي رابطة إجتماعية وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي ،"وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات حماية الدولة" ،وعليه فهي عنصر رئيسي للديمقراطية ، ومن ثم تتطلب واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية من دونها، كما تتضمن مسؤوليات المواطنة العمل على تضييق الفجوة بين المثالية والواقعية .(Gusfield.T,1987,pp35–62).

كما تتحدد مواصفات المواطنة المعاصرة والدولية كما يلي:

–قبول ثقافات مختلفة

–احترام حق ديانات مختلفة

-فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة

-المشاركة في نشر السلام الدولي

-حل الصراعات بدون عنف

هذه الصفات يمكن فهمها في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي .ومواجهة التحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد.(دافيد ،1887:28).

ولوعي المواطن وضعت جملة من النزاعات التي وضعت كبديل لأبعاد المواطنة حقيقية والتي تجدرت في بقية الأمم وهذه الصفات المدنية قبل أن تكون اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية وقبل كل ذلك دينية أنها:"حب الاختلاط الشفقة ،الشعور بالواجب، القدرة على التعاون الثقة ، كبح النفس"(kalme 1996,p593)

إن هذا الفكر المعاصر يسعى إلى تأصيل هوية اجتماعية متعادلة الثقافة وتحقيق الالتحام الاجتماعي ،وفق ركيزتان أساسيتان يتمثلان في:

1-)الأولى:عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، الامتلاك غير المتساوي للمعلومات، وانخفاض الخصوصية ،والتدهور البيئي ، وتهديد السلام.

2-)الثانية :أمم ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة(برتران،1996)).

كما أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفي هذه المعادلة عن تفاعلات جديدة ،تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة ،وتأسس مصطلح جديد في الخطاب المعاصر هو المواطنة العالمية أو المواطنة عديدة الأبعاد التي لخصت في البعد الشخصي

–البعد الاجتماعي–البعد المكاني –البعد الزمني،وأناطت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية:

–عناصر المواطنة المعاصرة:

1)–الإحساس بالهوية :أن يصبح شعور الهوية القومية وحب الوطن محتوى أساسيا للمواطنة ، ويعارضهم بعضهم بعدم كفاية الهوية القومية لمجابهة التحديات الجديدة ومن ثم يطرحون مطلبا جديدا يتمازج مع الهوية القومية بحكم حقيقة مفادها أنه لا توجد دولة في العالم تستطيع أن تعمل بمعزل عن العالم كما ينادي الفيلسوف "بولدغ" و"نوسباون"

2)– التمتع بحقوق معينة:وللحصول على هذه الحقوق يجب أن يكون المواطن منخرط في مجموعة ومنه يكون مؤهل للحصول على المنافع والحقوق التي تمنحها العضوية هذه المجموعة والتي يلخصها عالم الاجتماع البريطاني "ت،هـ مارشال طفي الحقوق القانونية مثل :الحرية والحقوق السياسية واقتصادية والاجتماعية .

3)–الواجبات :فسعي وراء الحقوق الفردية قد ألقى بظلاله على مستوى أداء واجبات المواطنة والتي أهملت على نحو غير ملائم ، ويبرهن أصحاب هذا الاتجاه على أن الديمقراطية الليبرالية كما تمارس في أوربا وأمريكا الشمالية تحوي اتجاها ضمنيا لتأكيد الحد الأقصى من الحقوق الفردية وتقليل السعي وراء المصلحة العامة، ويقع ذلك في قلب الجدل المستمر بين ما يسعى بالليبراليين والشيوعيين،ومن أطراف هذا الجدل" باير" "بل" "تسيوني "تماستون" هوامز" ومن ثم الواجبات التقليدية مثل الطاعة القانون ، ورفع الضرائب واحترام حقوق الآخرين، والقتال من أجل الوطن،وتحقيق التزامات اجتماعية.(gusfield 1980).

– قبول قيم اجتماعية:وهي سبب الجدل والاختلافات المبدئية والأصلية، لأن هذه القيم الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى، وهناك العديد من القيم التي المبادئ مساعدة في تكوين هوية ولتسهيل الحياة الاجتماعية.

ويكمن تحديد المواطنة في ضوء الأنظمة السياسية ومن ثم فالتغيرات السياسية قد تقود إلى تحديد ما للمواطنة بما يحرم مجموعات معينة من حقوق المواطنة كما حدث تاريخيا في حال النساء والأقليات العرقية والجنسية بما يحرم مجموعات معينة من حقوق المواطنة كما حدث تاريخيا في حال النساء والأقليات العرقية والجنسية والدينية، بما يدفع إلى مزيد من الصراع وانعدام المساواة .

تتعدد المبادئ والحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة وعناصرها إلا أنها تركز على بعدين أساسيين تكررت الإشارة إليهما بوصفهما الأرضية الصلبة والشروط اللازمة للحياة الغربية بمضامينها السياسية والاجتماعية وهما :"المساواة والحرية"(الديمقراطية)،فالمساواة هي التي تمكن المفهوم الجديد للمواطنة (عديدة الأبعاد) أو العالمية من أجعل الشعوب أقرانا أو شركاء بغض النظر عما بينهم من اختلافات حضارية، وتلك هي الأرضية التي يتأسس عليها الفكر الغربي المعاصر ليتوحد الجميع في مواجهة التحديات العصرية على قاعدة الهوية والحقوق والواجبات والقيم الاجتماعية وليس على قواعد الأديان والثقافات والأعراف والتقاليد.

أما الحرية فهي الضمان الوحيد –حسب تأكيدهم– لتحمل الاختلافات وتقبلها، وتعدد الآراء حول الشؤون العامة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني التي تستوعب كل الأطراف وتكفل قيم الاحترام المتبادل، والمشاركة، والتنافس أو الصراع للوصول إلى السلطة في تجاوز لكل الاختلافات العرقية أو الجنسية.

–المساواة في الفكر الغربي المعاصر:

يأتي بحث المساواة في هذا الموضع من الدراسة كأحد الأبعاد الأساسية لمفهوم المواطنة وأبرز مضامينها السياسية والاجتماعية.وتحظى المساواة باعتبارها قيمة إنسانية حيث تمثلت في الفكر الغربي المعاصر من خلال الرأسمالي /الفردي الذي يظهر في القانون

الطبيعي من خلال إقراره بأن للأفراد حقوقا طبيعية ولدت معهم وظلت لصيقة بهم، يدركها الفرد بإحساسه ويعرفها بشعوره .كما أن هذه الحقوق سابقة على نشأة الدولة ووجودها وأن الغاية من قيام الدولة وما تفرزه من قواعد قانونية هي حماية تلك الحقوق الفردية الطبيعة ،والتي بمقتضاها يترك الأفراد أحرارافي مباشرة مختلف المجالات خاصة الاقتصادي ،وعلى هذا فالدولة لا يجوز أن يمتد سلطانها إلى حقوق الأفراد إلا بمقدار ما تتطلبه الضرورة من حماية حقوق الآخرين (محمد،1982:128).

وبالإضافة إلى القانون الطبيعي نجد :

–العقد الاجتماعي:ومفاده أن الناس يعيشون في حال الطبيعة والفطرة غير مقيدين بقوانين وضعية ولا خاضعين لغير أحكام القانون الطبيعي الذي تمليه عليهم فطرتهم، وكانوا متساوين في حقوقهم الطبيعية الملازمة لهم منذ مولدهم ، ويجب أن يظلوا متساوين كذلك لأن ذلك يؤدي إلى ما يسعدهم فضلا عن أنه يلائم طبيعتهم التي فطروا عليها (جاك،1384:250). ولكي يكون العقد صحيحا فإن الإرادة العامة هي التي تصوغ القانون في إطار المساواة بين الجميع وإلا بطل العقد.وبذلك تستبدل بالمساواة الطبيعية مساواة قانونية ومعنوية لتفادي ماقد يكون من عدم مساواة جسمانية ومن تفاوت طبيعي .وعلى هذا يتساوى جميع الأفراد قانونا واتفاقا وإن كان بينهم تفاوت في القوة والذكاء، فالتعاقد الاجتماعي ينشر بين جميع المواطنين في الدولة نوعا من المساواة بحيث يجعلهم جميعاملزمين بالواجبات نفسها، ولهم أن يتمتعوا بالحقوق نفسها (جان،1384:77).

–قيم الحرية في الفكر الغربي المعاصر (الحرية الماركسية كمثال):

تعد الحرية السياسية في الفكر الماركسي لن تتحقق في صورتها الإنسانية التي يرى الفرد نفسه في ظلها إلا في مرحلة العليا للمجتمع الشيوعي، ومادامت المرحلة العليا للمجتمع

الشيوعي هي الإطار الإنساني الأمثل للحرية السياسية في صورتها الحقيقية فإن ذلك مرهون بتحقق الشروط الموضوعية التالية2☹)80

1-زوال الفن الإنتاجي القديم ،وزوال البناء العلوي المنبثق عنه، ويعني قدرة طبقة البروليتاريا التي تتولى السلطة في أولى مراحلها على مساعدة المبادئ الجدلية التي تحكم علاقات الفنون الإنتاجية،وما يقتضيه منطقها من انتقال هذه العلاقات الإنتاجية من الطابع الفردي المستقل إلى الطابع الجماعي الذي لا استقلال فيه.تشبع الفرد بفكر المرحلة الجديدة إذ إن الطابع القهري للسلطة لن يضمحل فتؤتي الحرية السياسية ثمارها إلا إذا وجد الإنسان المشبع بالتجرد والإيثار بدلا من الثرثرة والأنانية اللتين هما من سمات المجتمع الطبقي.

2-تحقيق الوفرة الإنتاجية وزوال تقسيم العمل

3- تشبع الفرد بالفكرة جديدة وزوال الفن الإنتاجي.

وباختصار فإن المذهب الماركسي يذهب للقول بأن الإطار الحقيقي لممارسة السلطة ،ويبذل ليحل محله الطابع التلقائي لإدارة الأشياء .

ومن بين فلاسفة السياسة في العصر المعاصر الذين اهتموا بمفهوم المواطنة نذكر:

-هبرماس:

يكمن الهدف الذي أبانت عليه الديمقراطية مع هبرماس في جعل من المواطنة الدستورية هو محاولة جعل من المواطنة الدستورية هدفا مأمولا في التجسد والتشكل بصورة ضرورية،تظهر كبديل للمفهوم الضيق للمواطنة الوافد لنا من الخبرات السابقة، مواطنة كونية المعالم والقوانين تسع الإنسان العالمي من دون أدنىعنصرية أو تفريق مهما كانت دوافعها ،فالمواطنة في أسسها تقوم على قواعد الحقوق والمسؤوليات ثم المشاركة وأخيرا الهوية.

بدأ هبرماس بإعطاء الركائز القائمة في إطار مواطنة الدولة، أما ما يخص مسألة الهوية ،فهي تمثل الهوية الإنسانية منطلقا لها،ذلك لأن العالمية أو الكونية بما تحويه من القيم العقلانية التي منها الديمقراطية الحديثة واحترام حقوق الإنسان.

والمواطنة بمفهومها المعاصر عند توماس مارشال هي نتاج التطور التاريخي لثلاثة أجيال من الحقوق، الحقوق المدنية ومنها على سبيل المثال حق التملك ، الحقوق السياسية والتي تظهر بصورة رئيسية في حق الإنتخاب والحقوق الإقتصادية وبعص الدعائم المادي من جانب الدولة لحماية الفئات الأصعف.

ثالثا :نبذة عن حياة روسو

ولد جون جاك روسو في جينيف 28يونيو 1712.ولد عليلا ضعيفا ، وكان الأمل في حياته طفيفا، وتولته عمته بعنايتها حتى أنقذته.

وأسرة روسو فرنسية الأصل،نزحت من باريس لأسباب دينية ، واستقرت في جينيف في عام1529.وكانت أمه سوزان برنار مليحة القسمات ،موفورة الحيوية واسعة الثقافة ، تحب الموسيقى ،وتقرأ القصص،وتقرض الشعر.وقد كلفتها ولادته حياتها وهكذا فقد روسو والدته .

كما عرف العصر الذي عاش فيه جان جاك روسو بعصر التنوير ، وهو العصر الذي يشهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوربي .غير أن كتابات روسو لتؤثر صفات البديهة الفطرية ، وسمات النيل التلقائي ،وبساطة العيش ،والاستمتاع بالفنون المنزلية الخلابة ،وجمال الحياة الأسرية الحميمة.

وقد اختلف روسو عن معاصريه في كل شيء إلا في آرائه حتى وإن استخدم نفس الكلمات إلا أنه كان يعني شيئا مختلفا ،ونظرته للحياة وقياسه للقيم ،وردود فعله الغريزية هذه كلها اختلفت في جوهرها عما اعتبره عصر الاستنارة شيئا باهرا .

لقد كانت السنوات من 1744إلى 1756 التي قضاها في باريس سببا في جعله على صلة وثيقة بالدائرة التي كتبت الموسوعة ، ولكنها لم تسفر في كلا الجانبين إلا عن الاعتقاد بأن روسو لم يكن منتميا إليها وهذا التناقض بل وحقا كل مكتبه روسو في الفلسفة السياسية نشأ بطريقة ملتوية نوعا ما من شخصيته المعقدة والمتعسفة.

فقد كان كتابه الاعترافات صورة واضحة عن شخصية تنقسم انقساما عميقا، لعبت فيها أمراض كل من الجنس والدين دورا كبير.فهو يقول:إن أذواقي وأفكاري بدت دائما متأرجحة بين النبل والوضاعة .

1-الفكر السياسي لروسو:

يعتبر جون جاك روسو من أنصار المذهب الطبيعي ، حيث تمتد هذه الفلسفة إلى الفلسفات القديمة لكن ظهورها كثورة وردت فعل على الفلسفات القديمة يرجع إلى القرن الثامن عشر فهيتهتم بحاضر الإنسان أكثر من مستقبله لأن حاضره هو مفتاح المستقبل والطبيعة وهي الحقيقة الوحيدة في العالم يخضع لقوانين تنيره بنظام موزون قائم بذاته، كما تؤمن بالمجتمع القائم على العدل والمساواة ،ولا تؤمن بالمجتمع الطبيعي القائم على التحكم والظلم والفساد، وعليه فهذهالفلسفة قد أعلت من شأن الطبيعة الإنسانية ،ودعت إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانيةوالإيمان بالحقوق العامة ، فيرى روسو أن طبيعة الإنسان خيرة منذ ولادته وليست شريرة حيث يقول:"كل شيء من صنع الخالق ما لم تمسه يد الإنسان " (محمد:5).

ومعنى هذا أن الطبيعة الإنسانية خيرة وليست من صنع البشر ،فالطبيعة الإنسانية والشر لا يأتي إلا باتصال الناس، وبهذا فقد أعلى روسو من شأن الطبيعة البشرية ، ودعا إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانية.

فلقد ثار روسو ضد القيم السائدة ضد تطور العلوم والإكثار من الثورة ،وضد المجتمع ظالم ومؤسسات تعسفية وضد تغير طبيعة الإنسان المتزايدة ،وحذر معاصريه من خطر الرجوع إلى البساطة الطبيعية ،لأن هذا سيؤدي حسبه إلى هلاك البشرية ، إذ اقترح روسو مشروعا فلسفيا يقوم على إصلاح كل جوانب الحياة المجتمع (التربية القانون الدين...)، وحدد غاية واحدة ووحيدة لهذا المشروع وهي خدمة الإنسان ، وبذلك يمكن أن نقول بأن جون جاك روسو له كامل الفضل في احتلال الإنسان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية .

كما يصنف جون جاك روسو بأنه كان مبشرا بالحركة الرومانسية في أوائل القرن التاسع عشر ،وأكثر ما يكون رجلا من عصر التنوير ،فلقد قام بالكثير ليغير طابع الفكري الأوربي في الفلسفة السياسية والآداب وتقدير أهمية العواطف في الحياة البشرية ، ولم يكن ميتافيزيقيا أو منطقيا

2/2 روسو والإنسان الطبيعي

إن تحديد روسو لحالة الإنسان الطبيعي مبنية على معطيات افتراضية ،وفي نفس الوقت اعتبرها مسلمات صحيحة ، لهذا يرى أن النتائج المتوصل إليها تحمل كثير من الصحة سواء في النواحي الاجتماعية أو القواعد السياسة التي دعا إليها ،وحتى بخصوص المعطيات التخمينية التي اعتمد عليها في المعرفة الحقة بميزات الإنسان الأول نجده يقول في هذا الصدد:"ولكننا مادمنا على جهلنا بمعرفة الإنسان الطبيعي ،فمن العبث أن نحاول تحديد القانون الذي استمده هو من الطبيعة ،وذلك الذي يلاءم تكوينه أكثر من غيره ،وكل ما يمكننا أن نراه في موضوع هذا القانون ، هو أنه يجب لكي يكون قانونا ليس فقط أن تستطيع الإرادة الملزمة به أن تخضع له وهي تدركه ،بل يجب أيضا –لكي يكون هذا القانون طبيعيا –أن يتكلم بصوت الطبيعة "(روسو:30).

إضافة إلى كل هذا لا يخفى أن روسو قد مارس عليه المجتمع ضغوطا اعتقد بأنها لا تمثل الإنسان الجوهر ذا الطبيعة الخيرة والنازعة للأخوة والسلام على خلاف ما تقول بعض الفلسفات التي بنيت على افتراضات رأت في الإنسان أقرب إلى السوء والصراع .1لعل هذه الدوافع وأخرى هي الكامنة وراء اتخاذ هكذا منهج أو سبيل يصبح بعد ذلك من أقوى النظريات الفلسفية

التي عرفتها الإنسانية خاصة فيما يتعلق بالمنظومات السياسية ،وبالأخص إذا تأكد لدينا أن الطبيعة الأولى السليمة هي التي ستصبح فيما بعد السيادة الشعبية أو ما عرف في قاموس روسو الفلسفي بالإرادة العامة هذه الأخيرة التي تجد فيها العضو جزء لا يتجزء من الكل .2(جون،1384:77).

إنسان الطبيعة هي العبارة التي بحثت فيها فلسفة روسو ،وعليه فان الإنسان المعني بهذا الفهم هو إنسان العالم الذي يمتلك صفة الكمال ،أو بالأحرى الكائن الأوحد الذي يكون قابلا للكمال أي له استعداد على تحسين أوضاعه ، ومادام الحال كذلك فإن إنسان عصر روسو لم يكن بالتأكيد إنسان أول وجد منذ وجود الحياة ،هذا من جهة ومن جانب ثان فإن الطبيعة هي الأخرى مفردة تحمل في طياتهم معاني ورمزية أخرى ،لأن القارئ الفلسفة روسو نجد مسميات مختلفة للفظة واحدة ،الحالة الطبيعة ،الطبيعة الخيرة ،وهبت الطبيعة ،وما يترادف مع هذا المصطلح في أكثر من موضع ،لذا وجب تحديده قصد الوقوف على رمزيته في إطار هذا العنوان يختلف معنى الطبيعة من نظرة فيلسوف لأخر ،بحيث يضع مفهوما يتناسب مع مشروعه:"الطبيعة هي القوة السارية في الأجسام التي يصل بها الموجود إلى كماله الطبيعي ".(صليبا ،1994:13) أي تلك الإمكانية الكامنة لكل موجود يكون بالضرورة قابل للكمال أو التغير على الأقل .

–ان قيامنا بهذا البحث الهدف منه هو معرفة الأصل الذي وجد في الإنسان ،هذا الأصل هو الطبيعة التي تعد شيئا بسيطا سهل الفهم،ليست كما اعتبرها الكثيرين خاصة من علماء

الاجتماع الذين يرون في التصادم والتصارع سنة متأصلة منذ القدم ،وعليه طبيعته طبيعة مزدوجة نصف شيطاني وثاني فيه الخير صفته صفة ملاك 2،والبعض الأخر جعل من الشر كحقيقة أنطولوجية ارتبطت به لحظة وجوده ،ولعل عصر الأنوار العصر الذي بلغت فيه هذه الأفكار درجة كبيرة من التحليل والإهتمام ،فغاية عصر الاستنارة من وضع مفهوم حول تصور الطبيعة الإنسانية "كان يقصد منه نقطة انطلاق لمهاجمة المعطيات اللاهوتية .لذلك نظر إليها وكأنها بسيطة سهلة الفهم إن الاستنارة أيضا ،إذا افترضت أن الطبيعة البشرية بسيطة ،كقاعدة عامة ،أن المشاكل السياسية والاجتماعية بسيطة ،ومن ثم سهلة الحل .فما عليك إلا أن تخلص عقل الإنسان من بعض الأخطاء القديمة وتطهر معتقداته من التعقيدات المصطنعة للنظم الميتافيزيقية والجمود اللاهوتي ،وأن تعيد إلى علاقاته الاجتماعية شيئا من بساطة حالة الطبيعة " (قريان ، 1986: 324) حالة السعادة القائمة على طيبته وخير يته ،إنسان عقلاني حكيم خير بطبيعته ، وخيره قابل للتحقق.

كما يمكن أن نعتبر التصورات التي قامت عليها نظريات فلاسفة العقد الإنجلز على غرار هوبز ولوك ،والتي تقوم على إثرهما رؤى روسو من خلال نقد الأصل واعتبارها خطأ في التصور ، فقد عالج هؤلاء –هوبز و لوك – إشكالية الشر والطمع والأنانية والكره ، وكلها صفات تبدوا غير طبيعية بل مكتسبة انطلاقا من المجتمع ومساوئه .فألصقوا بذلك صفات الإنسان المتمدن وألحقوها بالفرد المتوحش ،وهي مغالطة ،بينما فلسفة روسو قد أشارت إلى مسار الاغتراب ودعت لتفسيره من محددات قبلية ، إما من زاوية تاريخية أو الاعتماد على الخيال ونسج أسطورة تبرر هذا الانتقال وتوضح لنا تلك الحالة الأولى ، أو العمل من مجرد فرضيات ثم نسعى للبرهنة عليها.

رابعا:أثر الفكر السياسي لروسو عند فلاسفة عصره :

يرى بعض أتباع روسو في نظريته الإرادة العامة فرصة كبرى للدعوة إلى الديمقراطية ،وكان من هؤلاء الفلاسفة كانط .

لقد تجنب كانط في بداية حياته كل ما يتعلق بالدولة ،وأجهزتها السياسية ، حتى أننا نكاد نجهل آراء السياسية لولا أنه نشر في أواخر أيامه وأثناء الثورة الفرنسية سنة 1790م كتابا مهما أسماه "مشروع للسلام الدائم " حيث يقول حان الوقت الآن لخروج هذه الدول من حالتها الطبيعية الوحشية والدخول في اتفاقات لحفظ السلام .إن حركة التاريخ في معناها تتجه إلى الحد من الضعف والخصام وتوسيع رقعة السلام في العالم ".فهو يدعو إلى تأسيس الكيان الذي يكفل النظام والأمن والسلام ،ويحافظ على حرية الأفراد .

ولهذا الكتاب عدة جوانب فهو يمثل أو لا أمنية كانط في شكل الحكومة، ويمثل ثانيا رغبته في تحديد شكل للنظام السياسي العالمي ، مما يعتبر إضافة إلى ما ضمنه في فلسفة التاريخ .

وقد كان كانط من أشد المعجبين بروسو، وقال أنه كان أن يقرأ كتب روسو عدة مرات ، لأن جمال الأسلوب كان يمنعه من الانتباه إلى الموضوع.

ويؤكد كانط على ان الإنسان اجتماعي بطبعه ، ومن هنا تأتي أهمية تنظيم المجتمع بطريقة تسمح لكل عضو فيه أن يمارس حريته ، وأن يحقق غايته الأخلاقية، ومبادئ التشريع في رأى كانط هي القادرة على تحديد أطر وجوانب هذا التنظيم ، وقد اهتم كانط بالقانون وقسمه إلى قانون خاص وهو القانون الطبيعي ، وقانون عام وهو القانون السياسي ."

إلا أن كانط لم يوافق روسو خوفه من العقل النظري أو كراهيته له، ولم يشاركه رغبته في إخضاع المعايير العقلية للمعاني الأخلاقية فقد يكون صحيحا بمعنى معين، أن للقلب أسبابه التي لا يعرفها العقل ، غير أن هذا ،في رأى كانط لا يبرر على الإطلاق تخيلنا عن قوانين المنطق لحساب الضمير.

خامسا:تجليات خطاب المواطنة عند جون جاك روسو

لقد كانت فلسفة روسو ترمي إلى أن تجعل من المواطنة صفة تتماهى مع الإنسانية في المساواة والحرية والمشاركة المتماثلة في الهيئات السيادية للدولة تحت شعار المصلحة العامة ،هذه الأخيرة كان قد عبر عليها روسو بالإرادة العامة ، والمقصود بتلك المفردة أي أنها مصدر الإرادة العامة ،بلغة مبتورة ،وغايتها النهائية ،هي أيضا جوهرها " وهذا ما يجعلنا نعتبر أن وجود الدولة كان بغرض الحفاظ على إنسانية الإنسان ، وأن ليس من إنسانيته له خارج العقد الذي أسس ووضع كرمز لسيادة " لايكون فيها لهيئة السيادة والشعب إلا مصلحة واحدة ، هي المصلحة نفسها لكليهما"2 وبالتالي من شأنها أن تبقي الفرد إنسانا من خلال التخفيف من سيئاته وحبه المتعاظم لذاته فتكون بذلك عملية العقد الاجتماعي عملية رابحة تمثل المساواة فيها أبرز تلك النجاحات وهذاما يدعونا إلى الإقرار ولو ضمنيا أن الارادة العامة تلك.دوما على صواب وصحيحة مادام أنها تسعى وتحفظ النفع العام ،لأن نقيض هذا الرأي يعني أن هناك انقساما في السيادة وتعددها مما يعني بداية تشكيل مرحلة الضعف والصراع داخل الدولة، لأنه "يوجد فرق كبير بين إرادة الجميع والإرادة العامة،فالإرادة العامة لا تبالي بتغيير المصلحة المشتركة ،وتبالي الإرادة الأخرى بالمصلحة الخاصة ،ولكن نزعوا من العزائم نفسها أكثر وأقل ما يتهادم ، تبصروا بقاء الإرادة العامة حاصل الاختلافات .وإذا ما تشاور الشعب الخبير بها فيه الكفاية ، ولم يكن بين المواطنين أي اتصال ،فإن العدد الكبير واختلافات الصغيرة يسفران عن الإرادة العامة ، ويكون القرار صاحا دائما"3(جون،48:ه1384).

لذا امتناع انقسام السيادة أمر ضروري ، فإما أن تكون الإرادة عامة أو لا تكون ،"وهي إما أن تكون إرادة هيئة الشعب أو قسم منه فقط ، وتكون هذه الإرادة المعلنة في الحال الأولى ، عقد السيادة ويصبح لها حكم القانون ، وهي في الحال الثانية ليست غير إرادة خاصة أو عقد قضائي ،فتعد مرسوما على الأكثر ".

1-التعاقد الاجتماعي وترسيخ المواطنة :

لقد كانت أفكار روسو التي أطلقها ذروة الدعوة التحررية التي بدأها أسلافه من المفكرين من أمثال لوك ونونتسكييه.

وقد جاء مؤلفه العقد الاجتماعي عام 1762 ليرسي دعائم الحقوق السياسية للفرد بصورة ثابتة ،وعلى الرغم من معالجة المفكرين السياسين –السابقين لروسو–لموضوع المواطنة والحالة الطبيعية فقد أدخل وسو أفكارا جديدة تتعلق بموضوع الحرية والمساواة اللتان وجدتا في حالتي الطبيعة والمجتمع ، لقد اتبع جون جاك روسو أفكار هوبز وجون لوك في اعتباره فكرة العقد الاجتماعي أساس بناء المجتمع وتأسيس الدولة هي الإطار العام في الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد ، لكن الجديد الذي أضافه روسو إنكاره للحالة التعاقدية الحاكم والمحكوم وليس عقدا قائما بينهم وبين ولاة الأمر فيهم .

كما يقر العقد الاجتماعي برأيه روسو انه يتوجب على كل واحد يتحد مع الكل والعقد معقود مع المجموعة أي:كل واحد منا يضع في الشراكة شخصه وكل قدرته ،تحت الإرادة العامة ، ونحن نتلقى كجسم ، كل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل وكل شريك يتحد مع الكل ، ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص إنه لا يخضع هكذا إلا لذاته ويبقى حرا كما في السابق (توشار ،335)." للمحافظة على الأمن والاستقرار ،اتفقوا أن يقيموا مجتمعا سياسيا على أساس العقد الاجتماعي هو الاتفاق بين أفراد المجتمع لصالح العام لإيجاد سلطة عامة تحقق الحماية المنشودة في إطار المحافظة على الحقوق الطبيعية من الحرية والمساواة.

ففي نظر روسو أن المشرع في الدولة لايملك حق السيادة الحاكمة ،فتنحصر مهمته على تحرير القوانين وبدونها لاشيء القانون(ليلى،1996:515).

ولقد سمح روسو لشعب بأخذ السلطة جاعلامنه حاكما في الدولة لا تعرف الطغيان ،فيستبد ولكن جورا مالا يتصور على الفرد (سطح محمد،2007:103).

2-الحرية عند روسو:

كما أنه من الركائز الأساسية للمواطنة حق المشاركة الفعالة و المباشرة في إرادة الدولة و هيكلة القرارات المصيرية ،إلا أن هذه العملية لا يمكن أن تكون إلا بخلق مجال مهم من المسؤولية

"الحرية ". هذه الأخيرة – الحرية –التي تعد من أبرز المحددات التي تضفي جانب الشرعية على أي نظام سياسي كان.

كما قد تكون حرية مرتبطة بالحركات النسوة التي تنشد المساواة والعدالة وكذا تحريرها منالتقاليد الفاسدة سواء كانت المؤسسة على المغالطات دينية أو أعراف اجتماعية،"وقد تتخذ الحرية صيغا أخرى حسب الوقائع المختلفة والمعطيات التي تشكل تحديات لمرحلة ما،وفي غالب الأمر تكون السلطة هي الفاعل الرئيسي والتي تسعى لمنح الحرية حسب أجنداتها في تسيير شؤون الحكم،"لذا تسعى إلى تحجيم دور المواطن ، ربما لتدعيم مركزها،ربما لتفرض هيبتها ، وسلطانها.

يبذل المواطن جهده للحد من صلاحيات السلطة ليحقق قدرا من الحرية .قدرا من الكرامة لا يشعر بمعنى الحياة بدونه ، وهو صراع يمثل الجانب الأهم في مشكلة الحرية ، الحرية بما هي اجتماعية، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، حرية فكر ، رأي تعبير.

تلك أهم مظاهر الاختلاف وكذا الصراع في تطبيق الحرية وهي من أهم المسائل التي تشهدها وتطالب بها كل شعوب العالم ، فخطورة الموضوع وأهميته هي التي دفعت بروسو أن يفسح لها مكان واسعا من التحليل والنقد ويجعلها أحد المبادئ التي تقوم عليها

فلسفته ،فهي أساس الوجودالإنساني لأنها تمثل ماهيته التي ترتبط به، وضياع هذه الميزة أو انعدامها في الإنسان يعني انعدام إنسانيته وجوهره(روسو :49).

والمقصود بحرية المواطنين هو أنه بموجب العقد الموقع بينهم تتدرج الإرادة الفردية الخاصة بكل منهم تحت الإرادة العامة وتمتزج بها مما يجعل الفرد والهيئة السياسية كيانا واحدا .ومن ثم فقد حول العقد الاجتماعي الفرد الذي يعد كيانا كاملا منفردا إلى جزء من كيان كلي كبير يتلقى منه هذا الفرد بشكل ما حياته وكينونته. " من هنا يمكن القول إن العقد قد حقق التماثل والتماهي بين الفرد والهيئة السياسية .وانضمام كل واحد إلى الجمع لا ينفي تبعيته لذاته ذلك انه وفقا للعقد الاجتماعي ينتمي إراديا للهيئة السياسية .

فالحرية لا تباع وليست سلعة لتشترى ، لذا من قال إنسانا ما قد يهب نفسه دون مقابل فقد قال ما لا يعقل ، وما لا يمكن تصوره .... وإذا ما استطاع كل إنسان أن يبيع نفسه ، فإنه لا يستطيع أن يبيع أولاده ، إنهم يولدون بشرا أسوياء وأحرارا ، وحريتهم ملك لهم ، وليس لأحد سواهم الحق بأن يتصرف فيها،وقبل البقاء ورفاه العيش، لا يستطيع أن يهبهم هبة لا رجوع فيها ،ولعل الشيء الجوهري المستتر وراء هذه التوضيحات هو ذلك الحضور الضمني للعقل ، فالحرية هي الوعي وهذا الأخير هو صاحب القرار في تجسد الإرادة الإنسانية في الواقع المعني ، وعليه هناك حرية واحدة ليس للحق الوصاية عليها ...هي حرية الفكر.

بالإضافة إلى أن مسألة الحرية والتي شكلت أبرز فكر روسو وفلسفته ، لن تغيب من تنظير فيلسوفنا إلى غاية تمام نظريته السياسية ، لأنها تمثل الإنسان الذي بدونها يفقد مكانتها لإنسانية وبتالي تضعه في رتبة المنزلة الحيوانية المنقادة للطبيعة الغريزية،فالحرية الواعية هي التي تمتد إلى كل المجالات ولا تقتصر على الجانب السياسي فقط بل حتى الأمر لما يكون متعلق بالجانب العقائدي أو الديني، لأن لا يمكن للدولة أن تفرض عقيدة ما على المواطنين لأن الاعتقاد في ذاته حق خاص بكل فرد. لذا ، كان كل مواطن مسئولا أمام

ذاته عن العقيدة التي يختارها لنفسه .ولا ينبغي أن يكون الرعايا مسئولين أمام صاحب السيادة عن أرائهم إلا بقدر ما تهم هذه الآراء المجتمع ، والحال أن ما يهم الدولة هو أن يكون لكل مواطن ديانة تدفعه إلى محبة واجباته .

3-العدالة عند جون جاك روسو:

وعليه قد لا ينظر لمبدأ العدالة من جانبه الأثيني أو المذهبي بقدر ما يعزى الاهتمام للولاء للوطن وقوانينه ،فالمواطن مطالب بحب وطنه وإن كانت ديانته في ذلك تقوده وتدفعه لقبول غيره وتعاون معه في تقوية بلده،إذ الوضع الديني يخضع لمنطق الحرية أيضا وهي سواء بين أفراد الشعب أما إذا كان هذا المعتقد يدعو إلى رفض الآخر والانتصار عليه وإخضاعه بفعل الخطاب الديني المتعالي والذي يستمد منه الأحكام التي تخول له حسب زعمه الوصاية ومن ثم التفرد برأي ورفضه وإقصاء كل ما يخالف رأيه أو عقيدته .

بالإضافة إلى أن دولة روسو بما هو متعالي بقدر ما يهم مواطني هذا الوطن ، والدين من جمله تلك المواضيع التي تتدخل فيها باعتبارها مسألة سيكولوجية وشعورية تخص الفرد ذاته لا غيره ،لذا الحرية الدينية جزء من كرامة الفرد ومسؤوليته الشخصية ،وفي هذا الإطار يوضح روسو حدود تدخل السلطة ومهامها ، فالتعاقد الدينية ومحتوياتها ليست من ضروراتها " إلا حينما ترتبط بالأخلاق والواجبات التي يكون من يعتقد فيها ملزما بالوفاء تجاه غيره ، وعليه تنحصر السلطة السياسية للدولة ، بخصوص الأخلاق ، في بعدها الاجتماعي فقط لا الديني ، أي باعتبارها مشاعر للعلاقات الاجتماعية التي بدونها يستحيل أن يكون هناك مواطنا صالحا ولا من رعايا الأوفياء.

فالعدل بهذا المعنى يحمل صفة الإنسانية ،فهو أخلاقي وبه تضبط قواعد العقد التي تقوم على فكرة مرشدة أساسية مفادها أن "تكون مبادئ العدالة موضوع اتفاق أصلي .وعليه ،فإننا نتصورأن من انخرطوا في تعاون اجتماعي قد اختاروا معا ،في موقف جماعي ،

المبادئ التي يعود إليها تحديد الحقوق والواجبات وتقاسم المنافع الاجتماعية "2وأهمية هذا الموضوع نابعة من أفضليته وأسبقيته على أي معطى قيمي آخر ، فالعدالة بها تقاس القيم الأخرى ، لذا لا تعتبر قيمة مهمة وحسب ، نجعلها موضوع دراسة متى اقتضى الحال ذلك بل هي أخطر من ذلك ، "هي الوسيلة التي يقع بها وزن القيم وتقدير أهميتها جميعا اجتماعية أو غيرها.

وهذا ما يحل بالضرورة إلى الجهاز الذي يطبقها أو السلطة التي تجسدها ويكون القضاء غالب الأمر هو الراعي لهذه المسألة ، لذا يقول احد الفلاسفة :" لم يتخيل العقل البشري منذ نشأته ولادة مفهوم العدالة بغير الاقتران بالقضاء، حيث أن أولى ضوابط التقاضي هي الحكم بالعدل وقطع الحق لصاحبه وإزالة الاختلاف بين الأطراف المتقاضية وذلك حتى يستقر المجتمع " ولعل ابرز صور القضاء وتجسيده كان في العصر اليوناني الذي برع في تحقيق أبعاد العدالة بين الناس .

ويتضح مما ذكر أن اجتهادات روسو بخصوص قيمة العدالة بين الأفراد الوطن أضحت محل مدح وثناء من قبل كثيرين من منظري الدولة وقواعدها ، بحكم جعله من الحقوق الطبيعية ، وهي حقوق كلية وإنسانية ، تخص العام من الناس لا الإنسان /الفرد الغربي فقط ، وهذا ما وجدناه حقيقة في أكثر من مؤلفه لديه وهو ما يضفي نوع من العدالة والتوافق مع الطبيعة فنحن "نتصرف بمقتضى قانون نضعه نحن لذاتنا .

–وبالإضافة نجد أنه في تخصيص المواطنة للأفراد الذكور دون النساء كما كان معتقد في عصر أفلاطون وأرسطو (سوزان ،29:2009)، أما فيلسوفنا روسو فبنيت المواطنة عنده على التصور القانوني للمواطن ،وهو التصور الذي برز في القرنين السابع عشر والثامن عشر والذي يفترض تلك الحالة الطبيعية القائمة على الحرية والمساواة بفعل الحقوق الطبيعية الموجودة بوجود الإنسان نفسه .فالأفراد الأحرار اتفقوا بطريقة التراضي على إنشاء هيئة سيادية تمثلهم جميعا هي بذلك الإرادة العامة التي تكشف عن مدى الانسجام والنظام

الحاصل بين مجموعة من الذوات ، هذا تصور أول ، وهو تصور عام مجرد، وعليه يفرق روسو بين " الفرد من حيث هو مواطن يناط به تحمل مسؤولية عامة ونفس هذا الفرد كشخص خاص . عندما يلتقي المواطن في اجتماع عام يترك حياته الخاصة خلفه أو يتحرك في وسط عام لا يهتم إلا بالمسائل العامة فقط (سوزان182:2009).

أما التصور الثاني للمواطنة عند روسو كما تفترض القراءة الثانية هي التصور الإسبرطي، والذي مفاده أن المواطنة لا تخص مجتمعا محدودا فقط ، وهو الذي فيه فقط قد تكون ممكنة ، وهو الذي نظر إليه روسو في حين أن هناك أوامر كلية للقانون الطبيعي تخص كل الإنسانية ، فالعدالة مسألة تكون ممكنة الحصول في المجتمعات الصغيرة ،في حين تكون صعبة في غيرها لذا يوضح روسو لنا أن مقتضيات المجتمعات الصغيرة هي التي ينبع منها تصور المجتمع الكلي.

وعليه نجد بأن روسو يعتبر صفة المواطنة هي المحطة أولى لبلوغ درجة أخرى من النظام والتكافل بين البشر تغيب فيه المعارك والمخاوف وقلة الحاجة .

إن مسألة العدالة تفهم في إطار المجتمع المحصور والمتعين لا في إطار الكل ، كم أنه ليس سهلا بلوغها كذلك لأننا أمام تحديات مرتبطة بالواقع وكذا الفرد ، لذا يمكننا اعتبار "إنشاء العدالة السياسية ليست ببساطة مشكلة عقلية تكشف عن الأفراد من أصحاب الشخصية المستقلة الذين يمكن التغلب عليهم بواسطة الإرادة العقلية العامة ، بل لها جانب أخر مطلوب : هو خلق مجتمع يكون فيه المواطنون راغبين في هذه الإرادة العامة مع تفضيلها على اهتماماتهم الشخصية الخاص" وإذا لم يكن ذلك ممكنا فلابد أن يحل محلها "النموذج الإسبرطي الذي لابد أن يوجد فيه مشرع للقانون مثل(ليكورجوس) الذي وضع قوانين اسبرطة وجعل الإسبرطيين على ما هم عليه "وبهذا من الممكن أن لا تكون الحرية الفردية ذات قيمة واستقلالية إذا تتفق تلك الذوات على تشكيل هيئة تمثل مجموع إراداتهم

الجزئية ،وهي القراءة الثانية لهذا الاحتمال ، يبقى لنا إضفاء العدالة وحدودها على الجنس الأخر أي وما موقعها في الفكر السياسي لدى روسو ؟

-المرأة والمواطنة فينظر روسو:

تعد مكانة المرأة في الفكر السياسي لجون جاك روسو ذات أهمية كبيرة وينعكس ذالك بشكل واضح في الهرم السياسي لفكره السياسي في كتابه الموسوم ب إميل ، فإنه لا يخرج على هذه القاعدة بالمرة ، فالطبيعة حسبه لا تعمل شيئا باطلا ولا تكذب ولا تأتي بأمر سيئ ، وهذا ما يجعلنا نقف وقفة المتشكك الحائر اتجاه موقف ورأي الفيلسوف الثائر الذي انقلب على كل القيم السائدة وثار ضد الظلم والطبقية (مطر حلمي،1977)، و دعى إلى العدالة والمساواة بين الجميع وآمن بالحرية وناشدها في كتاباته، أن يبقى رأيه اتجاه المرأة على هيئة التراث اليوناني ،وإن كانت هذه النظرة تتوافق مع ما قاله أفلاطون حسب التعبير الأفلاطوني ، ف" سوف تقول للمواطنين في قصتنا أنتم إخوة ومع ذلك خلقكم الله مختلفين ".فهذه الرؤية لم تتغير حتى مع روسو.

فعندما يكون موضوعنا التحدث عن المساواة أو العدالة بمنظور روسو ، فهنا نحن نقتصر على الرجل ولا تنطبق هذه الصفة بالنساء ، لذا فجميع " الصفات الهامة والخصال الحميدة لا ينفيها أحد لكنها تكون أكثر صدقا وأشد وضوحا لو أننا أضفنا إليها عبارة في مجال الرجال فحسب ،فهو ينادي بالحرية من أجل الرجل ويناضل من أجل المساواة بين الرجل والرجل ويدعو بالعدالة بين أمثاله من الرجال . أما المرأة فهي خارج نطاق الحريات والمساواة والعدالة لأن الطبيعة جعلتها خادمة لرجل ولا يمكن أن تشاركه في الهرم السياسي ولا التمتع بالمواطنة وقيمها.

ويعني ذلك بأنه أولا يبدأ من معادلة واضحة تضع نقاط الالتقاء بين الجنسين ومسائل الاختلاف الذي تجعل لكل جنس خصوصيته ، ومنها تبقى مسألة المساواة وكيفية تطبيقها

أمرا واضحا ومفهوما بعد ذلك ،ولعل كتاب إميل أبرز تلك الأعمال تلك التي تشير إلى هذه النقطة وتفصل فيها على اتساع ،ويقول بصدد هذا : " وما نعلمه علم اليقين أن ما بينهما من قسط مشترك إنما هو مستمد من اشتراكهما في النوع البشري .وأن ما بينهما من اختلاف يكون بالجنس فقط .

ونستنتج من كل الرؤى السابقة في موضوع المرأة عند روسو بأن الإشكالية تفضيل الذكري على الأنثى ، غير متعلق بمعتقدات وأفكار موروثة ، أو وقوع هذا التباين أو بعبارة أخرى الظلم للمرأة بسبب تقليد ومبادئ اجتماعية أقامها العرف أو نظر فيها الكبار وفصل فيها قضاء معين ، وبرأي روسو ليس شيئا من هذا ، بل هو من عمل الطبيعة ، ومن ثم فإن على المرأة أن تقبل هذه الدونيةأمام الرجل –دون معارضة أو تذمر ، بل لابد أن نعرف أن ذلك هو حكم الطبيعة فمن الواجب أن تتقبل المرأة هذا بطيبة خاطر ،إلا أن فلسفة العقد الاجتماعي أقرت بمايلي :الانسلاخ التام لكل شريك مصلحة لأحد في أن يجعل تكلفتها أعلى للأخريين . هذا المطلب المساواتي يتوافق و الرد السياسي (وهو أن يخضع جميع الأفراد بدون استثناء، فحتى روسو عندما أشار إلى مسألة السيادة لردد بصريح العبارة أن عدم وجود صوت واحد قد يكون كافيا لإلغاء قداسة هذا الصرح ،وبهذا تكون القوانين المصرح بها متاحة للجميع، وهكذا يعتبر الجميع مواطنين.

–الحكومة وآليات تجسيد سلوك المواطنة :

كان المجتمع الغربي لا يعي خطورة المدينة عند ظهور فيلسوفنا روسو ،إذ اعتبرت من أبرز تدافع عنه الإنسانية ،لذا كانت تصوراته تذهب إلى التذكير بخطورة الحضارة الجديدة على الإنسان ،إلى أن جاء روسو بفكرة تدعو إلى بناء دولة تتألف من وسائل تعد الحكومة فيها حلقة وصل بينها وبين المواطن أو الشعب ، وقد استطاعت تلك النظرة المتعلقة بالعقد الاجتماعي أن تضفي واجب الإكراه والاحترام لقوانين الدولة ، بحيث حتى "لا يصبح العقد صيغة باطلة ، فإنه يشتمل ضمنيا على الالتزام الذي يعطي القوة للآخرين، ألا

وهو أن كل من يرفض طاعة الإرادة العامة سيرغم عليها من قبل الهيئة كلها .كما أن الإرادة العامة توجد عن طريق حساب أو عدد الأصوات .وعندما يتغلب الرأي المعارض لرأيي،فإن ذلك لا يدل على شيء سوى أنني كنت مخطئا " ولا يعني هذا أن رأي الأقلية لا قيمة له ونحن بذلك نشرع للطغيان والاستبداد ، لكن حسب راي روسو هو تقييد للنزوات الفردية بالقوانين العامة الكلية ، ومن هنا نكون قد فهمنا بأن القانون كشيء نظري ،والجهاز الذي يسعى لتنفيذه وهي الحكومة، التي تعتبر هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا موكول إليها تنفيذ وصيانة الحرية المدينة والسياسية ".

-بالإضافة إلا أن تأكيد روسو على مسألة أن الواقع هو الأساس في قياس إيجابيته، بحيث تحيلنا إلى ذلك مجموعة من العلامات وتؤكد في الآن نفسه أفضلية شكل ومدى نجاحه، إذ تكون المنطلقات الوحيدة التي يقيم من خلالها روسو فشل النظام من نجاحه، وهذا مادعى إليه مونتيسكيو وبذات المتعلقة بشكل وطبيعة الدول الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية1فإن مظاهر التطور والرخاء في أوساط الشعب أولى تلك المرجعيات الصادقة على ذلك،

فالذي يقوله روسو هو المبرر الوحيد وهو أن الصلح الحكومات لا برهان عليه إلا إذا رأيت لمواطنيها وهم "في كنفها يتكاثرون باطراد دونما وسائل خارجية، ولا تجنيس، ولا مستعمرات.أما تلك التي يتناقض في كنفها الشعب ويندثر فهي شر الحكومات .وتعكس هذه النظرة مجموعة من العوامل التي استطاع النظام توفيرها وكانت سببا كافيا لرخاء المواطن وراحته، كالأمن والصدق بين الحاكم ورعيته ، أو كما يقول أن من يصنع الازدهار البشري أقله وأدناه السلام، وأكثر من ذلك الحرية .

فالحكومة بما توفره لمواطنيها من طرق العيش السليم هي تحافظ بذلك على بقائهم ومن ثم رخائهم وهي أهم أهداف وجود أي نظام كان، لكن هذا أن مصيره الدوام والبقاء،فإن الجسم السياسي حاله كحال جسم الإنسان "وفرق بينهم يكون في أن جسم الإنسان هو موجود

طبيعي كما يؤكد روسو وما هو كذلك لا يمكن التحكم فيه بالمرة ، عكس الجسم السياسي أي الدولة عموما فهي أمر صناعي تدخلت فيه اليد البشرية وتتحكم في بقائه .

الخاتمة

الخاتمة:

لا يزال مفهوم المواطنة اليوم يحتل موقع هاما في ظل التطور السياسي الحاصل في أكثر من دول العالم ويعتبر من أهم المواضيع التي تستحق البحث وتأطير والضبط ،كما أننا نستنتج بأن المواطنة تحمل في ثناياها قيما مثل:الحرية،المساواة ،حقوق الإنسان،...فبمجملها أصبحت من مستلزمات المواطن الراهن المواكب للتقدم والسلوك الحضاري،ومن هنا فقد كانت هذه المذكرة الموسومة ب" تجليات مفهوم المواطنة في الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة :عبارة عن وصف تدريجي لتطور التاريخي للفكر السياسي وتأثيره على تبلور مفهوم المواطنة من العصر اليوناني إلى يومنا هذا .والحوصلة التي وصلنا إليها أن موضوع المواطنة في الفلسفة الحديثة يختلف وبشكل كبير عن المعنى الذي حدده الفلاسفة اليونانيين مثل أرسطو و خصوصا مع فلاسفة العقد الاجتماعي حيث أن مفهوم المواطنة يقوم على توفر شرط المجتمع الذي يمنح الإنسان المواطن معنا سياسيا،فكان في نظرهم أن تحقيق المواطنة يشترط على فكرة التعاقد كونها الحل الوحيد لتمتع المواطن بحقوقه والموضحة لواجباته المقدرة عليه، كما يتضمن هذا الضمان حق مشاركة المواطن في شؤون العامة لدولته وبذلك يتمكن من الانتقال من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية . ومن بين فلاسفة السياسيون اللذين انشغلوا بمفهوم المواطنة أيضا و من مؤسسي العقد الاجتماعي نجد جون جاك روسو الذي يرى أن المواطن هو العصب النابض الحياة السياسية بصفته قوة اجتماعية وسياسية فاعلة في تشييد صرح الدولة وعمل على تأسيس للدولة الحديثة فقد كانت أفكاره السياسية ذات هدف سياسي عادل لتحقيق الحرية والمساواة وتحقيق المواطنة الصالحة وما يدل على ذلك هو تأييد الفلاسفة والعلماء السياسيون بعده في العصر الحديث والمعاصر.

ليه تحول مفهوم المواطنة من بعده الفطري إلى المستوى العالمي فيما سمي بالمواطنة العالمية. ويمتد التحليل إلى أوجه الاختلاف بين مفهوم المواطنة في عصر الحديث ومواطنة عصر المعاصر.

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع بالغة العربية

1. إبراهيم دسوقي ،أباظة ،عبد العزيز الغنام الفكر السياسي ،مرجع السابق ص237
2. ابن المنظور ،لسان العرب ،ج13 دار الحياء التراث الغربي ط3،بيروت 1999،ص45 .
3. اميرة حلمي مطر الفلسفة عند اليونان ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة 1977 .فيض حسن عامر ،ومراد عباس علي ،مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط ، دار الزهران ،ط1 عمان 2011.
4. جان جاك شوفاليه :تاريخ الفكر السياسي :ترجمة د محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر ،بيروت ط1،ص9_8
5. جورج سباين تطور الفكر السياسي ،ترجمة حسن جلال العروسي ط4 ص 37
6. حسن صعب ،علم السياسة (بيروت :دار العلم للملايين ،1922)ص118
7. الخيري مدحت الفكر السياسي ،المفاهيم والنظريات ،دار الراية النشر والتوزيع ط1,عمان 2013، ص38 .
8. الدكتور مصطفى التطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون دار القباء ،للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 1999،ص31
9. سوزان موللر أوكين ، النساء في الفكر السياسي الغربي ،ترجمة إمام دار التنوير ط1
10. سطح محمد فضل الله ،المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطنة ،دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية ،دار الوفاء لدنيا للطباعة 2007 ص103
11. ليلى كامل محمد ،النظم السياسية ،دار النهضة العربية لطباعة والنشر ،د.ط بيروت ،ص 515
12. شوفاليه،المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيلي إلى أيامنا،ترجمة إلياس مرقص (بيروت :دار الحقيقة ،1980)ص:97
13. طه بدوي ،أصول علم السياسة ،مرجع سابق ص294

14. محمد علي عبد المعطى محمد،السياسة بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،1984)ص:284

15. محمد فتحي عثمان ،حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والفكر الغربي ،دار الشروق ،القاهرة 1982،ص 128 .

16. النشار مصطفى ،الحرية والديمقراطية والمواطنة ،قراءة في فلسفة أرسطو السياسية ،الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1القاهرة ،2008،ص37 .

المراجع بالغة الفرنسية:

1. E.Barker,Social Contract(New York:Doubledey,1922)See lntroduction.
2. FrancisWilliam Coker,Reading in politieqle Philosophy(U.S.A:Macmillan Co.,1959)p:551.
3. Gusfireld.Tr'tradition and modernity: misplaced polaritis in thre study of Social. chape' American Jaurmal of Socilogy 72(a).1987 pp 35:62
4. Jean Bernhardt.Hobben(que sais_je) presses p:159.
5. Lawrence C.Wan lass History of political Thought _Second Edition N.Y.Appleton.Century_Croft S.lNC.1953.
6. Lockw ,Hume,Rousseau,Sociak Contract (London:Qxford University press,1948)PP.66_6
7. Montesquieu,The Spirit of Laws, op.cit.,p:214.
8. Mulford O.Sibley _Political ldeas and ldeologies Ahistory of politikcal Thought_N,Y_Harper and Row publishers, 1970.PP.4_5
9. William Archibald Dunning _A history of politikcal Throries: Ancient and Mediaeval Tweith printing.N.Y Mas_Milo an company _ 1959

ملخص:

نخلص في الأخير إلى أن المواطنة ليست بالكيان او الجوهر يوصف كصورة أبدية الدوام يستوجب الأمر الحفاظ عليه من السابقين إلى اللاحقين ،بل هي بنيان تاريخي، إذ يتطور مفهومها عبر الأزمان ومازال على تقدم وقد اتخذ اشكالا تختلف من عصر لآخر ومن حضارة إلى أخرى ومن جنس لآخر .

ورغم الإتفاق على نفس قيمها ومبادئها والتي إختلف تطبيقها حسب الظروف السياسية وغيرها إلا أن مفهومها لم يتوحد بين الشعوب ،ورأينامن خلال ما تطرقنا إليه أن إدراك مفهوم المواطنة في الفكر السياسي اليوناني لم يكن هو ذاتة في الفكر السياسي في العصر الحديث ويظهر ذلك من خلال العقد الإجتماعي عند الفلاسفة السياسيون امثال هوبز و جون لوك وجون جاك روسو وأيضا قد إختلفت كذلك في العصر المعاصر رغم تأييدهم لمفهومالمواطنة عند روسو ،وبهذا فإنه ورغم تشابه الدوافع وأهداف التي تطمح إلى وضع مفهوم ادق للمواطنة فإن إرادة المجتمع وتغير الظروف السياسية والبحث عن الحرية وفرض المساواة بين المواطنين هي التي تحدد مفهوم المواطنة وذلك وفق الواقع ومتطلباته.

Résumé:

Nous concluons finalement que la citoyenneté n'est pas une entité ou une substance qui est décrite comme une image éternelle qui doit être préservée de la première à la seconde, mais plutôt une structure historique, car son concept se développe dans le temps et continue de progresser et a pris des formes qui diffèrent d'une époque à l'autre, d'une civilisation à l'autre et d'un genre à l'autre.

Malgré l'accord sur les mêmes valeurs et principes, dont l'application différait selon les circonstances politiques et autres, son concept n'a pas unifié entre les peuples, et nous avons vu à travers ce que nous avons touché que la compréhension du concept de citoyenneté dans la pensée politique grecque n'était pas la même dans la pensée politique à l'époque moderne et cela apparaît à travers le contrat social. Parmi les philosophes politiques tels que Hobbes, John Locke et John Jacques Rousseau, ils diffèrent également à l'époque contemporaine, malgré leur soutien au concept de citoyenneté dans Rousseau Ainsi, malgré les motivations et les objectifs similaires qui aspirent à développer un concept plus précis de la citoyenneté, la volonté de la société, l'évolution des conditions politiques, la recherche de la liberté et l'imposition de l'égalité entre les citoyens Il définit le concept de citoyenneté, selon la réalité et ses conditions.

Abstract :

We conclude in the end that citizenship is not an entity or substance that is described as an eternal image that must be preserved from the former to the latter, but rather it is a historical structure, as its concept develops through time and is still progressing and has taken forms that differ from one era to another and from one civilization to another and from one race to another .

Despite the agreement on the same values and principles, whose application differed according to political and other circumstances, its concept did not unify among peoples, and we saw through what we touched on that the understanding of the concept of citizenship in Greek political thought was not the same in political thought in the modern era and this appears through the social contract Among political philosophers such as Hobbes, John Locke, and John Jacques Rousseau, they also differed in the contemporary era, despite their support for the concept of citizenship in Rousseau. Thus, despite the similar motives and goals that aspire to develop a more accurate concept of citizenship, the will of society, changing political conditions, searching for freedom and imposing equality among citizens It defines the concept of citizenship, according to reality and its requirements.